هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

جامعة البحرين

كلية الحقوق

دكتوراه الفلسفة في القانون العام

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة الميدانية: 7-9 يونيو 2021

HA021-C3-R021

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب - مملكة البحرين 2022

جدول المحتويات

أ. **مقدمة** 3

ب. **بيانات البرنامج** 5

ج. **ملخص الأحكام** 7

د. **المعايير والمؤشرات** 9

المعيار (1) 9

المعيار (2) 24

المعيار (3) 35

المعيار (4) 47

و. **الاستنتاج** 59

أ. مقدمة

بموجب التفويض المخول لها، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، من خلال إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، بإجراء نوعين من المراجعات التي تكمل إحداهما الأخرى، وهما: "المراجعات المؤسسية" التي يتم فيها تقييم المؤسسة بشكل عام، و"مراجعات البرامج الأكاديمية" التي يتم من خلالها تقييم مستوى جودة معايير التعليم والتعلم، والمعايير الأكاديمية، للبرامج الأكاديمية المقدمة في مختلف الكليات، وذلك وفق معايير ومؤشرات محددة يوضحها إطار مراجعة البرامج الأكاديمية.

بعد تعديل إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الأولى) وفق إجراءات "هيئة جودة التعليم والتدريب"، تم إقرار إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) من قبل مجلس الوزراء وذلك بموجب القرار رقم 17 لعام 2019. ومن ثم، بدأت "إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي" دورتها الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2019–2020.

يستند إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) على (4) معايير رئيسة تتضمن (21) مؤشرًا، وتشكل أساسًا لتقارير مراجعة البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي.

المعايير **الأربعة** المستخدمة في قياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للمعايير الدولية، وهي كالتالي:

المعيار 1: ***برنامج التعلُّم***
المعيار 2: ***كفاءة البرنامج***
المعيار 3: ***المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين***
المعيار 4: ***فاعلية إدارة وضمان الجودة***

تقرر لجنة المراجعة (المشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة") في تقرير المراجعة، إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل معيار من هذه المعايير الأربعة أم لا. كما يُمْنَحُ حكمٌ لكل مؤشر مندرج تحت كل معيار من هذه المعايير، ويكون الحكم ("مستوف" أو "مستوف جزئيًّا" أو "غير مستوف")، وهذا سيؤدي إلى إصدار حكم نهائي لكل معيار، كما هو مبين في الجدول (1).

الجدول (1): وصف الأحكام

الحكم	الوصف
جدير بالثقة	جميع المعايير الأربعة مستوفاة
هناك قدر محدود من الثقة	استيفاء اثنين أو ثلاثة من المعايير، بما فيها المعيار الأول
غير جدير بالثقة	استيفاء معيار واحد فقط، أو عدم استيفاء كافة المعايير
	في جميع الحالات وعندما يكون المعيار الأول غير مُستوفٍ

يبدأ تقرير مراجعة البرنامج الأكاديمي بتقديم بيانات البرنامج قيد المراجعة، يتبعها ملخص مختصر عن الأحكام الممنوحة لكل مؤشر، وكل معيار، والحكم العام للبرنامج.

ويتناول متن التقرير تحليلاً لحالة البرنامج، وقت إجراء المراجعة، وذلك وفقًا للمعايير والمؤشرات والتوقعات المُدْرَجة تحت كل مؤشر من المؤشرات. ويختتم التقرير بالخلاصة وقائمتي جوانب التقدير والتوصيات.

ب. بيانات البرنامج

اسم المؤسسة*	جامعة البحرين
الكلية/ القسم*	كلية الحقوق
اسم البرنامج/ المؤهل الأكاديمي*	دكتوراه الفلسفة في القانون العام
رقم اعتماد المؤهل الأكاديمي	–
مستوى (الإطار الوطني للمؤهلات)	–
فترة الصلاحية في (الإطار الوطني للمؤهلات)	–
عدد الوحدات*	12 وحدة بالإضافة للأطروحة
الساعات المعتمدة (الإطار الوطني للمؤهلات)	–
أهداف البرنامج*	1- تزويد المجتمع الخليجي بخريجين ذوي قدرات وخبرات متميزة في البحث واستعمال أدواته. 2- توظيف مهارات البحث العلمي الرصين، وامتلاك أدواته لابتكار الحلول للمشكلات المطروحة في مجال تخصصه بما يسهم في تطوير المجتمع. 3- تكوين باحثين لهم الملكة في البحث المبتكر في جميع فروع التخصص؛ مما يساهم في زيادة فرصة النشر العلمي. 4- تمكين الباحث من اكتساب مهارات التحليل والتفسير والترجيح والاستدلال والنقد ورفع قدرته التنافسية في الانخراط في سوق العمل.

	5- خلق البيئة الملائمة للإبداع والابتكار بالجانب المهارى والعلمي في مختلف المجالات التشريعية والفقهية، وتمكينه من أن يقود مجموعة.
مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج*	أن يكون الطالب في نهاية البرنامج قادرًا على أداء الأمور الآتية: 1- إيجاد البيئة الملائمة للإبداع والابتكار في العلوم القانونية التي تؤدي إلى الارتقاء بالجانب العلمي والمهني للباحث، وتطوير معارفه القانونية. 2- صقل القدرات العلمية والعملية للباحثين، وتنميتها وتوجيهها. 3- تأهيل الباحث لاكتساب مهارات التحليل، والتحصيل، والتفسير، والترجيح، والاستدلال، ومعرفة طرق التفسير، وأساليب النقد. 4- تمكين الطالب من الإلمام بقواعد البحث العلمي وأساليبه في مجال القانون، وأصول صياغة الفكر، وتكوين الرأي القانوني. 5- متابعة كل جديد في مجال العلوم القانونية. 6- تعزيز البحث العلمي العميق في جامعة البحرين في مجال العلوم القانونية. 7- تزويد المجتمع البحريني بخريجين ذوي خبرات قانونية متميزة وقدرة على مزاولة العمل القانوني بكفاءة عالية.

* حقول إلزامية

ج. ملخص الأحكام

الحكم

جدير بالثقة

المعيار/ المؤشر	العنوان	الحكم
المعيار (1)	**برنامج التعلم**	**مستوف**
المؤشر 1.1	إطار التخطيط الأكاديمي	مستوف
المؤشر 1.2	مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة	مستوف جزئيًّا
المؤشر 1.3	محتوى المنهج الدراسي	مستوف جزئيًّا
المؤشر 1.4	التعليم والتعلم	مستوف
المؤشر 1.5	إجراءات التقييم	مستوف
المعيار (2)	**كفاءة البرنامج**	مستوف
المؤشر 2.1	قبول الطلبة	مستوف
المؤشر 2.2	أعضاء هيئة التدريس	مستوف جزئيًّا
المؤشر 2.3	الموارد المادية	مستوف
المؤشر 2.4	نظم إدارة المعلومات	مستوف
المؤشر 2.5	المساندة الطلابية	مستوف
المعيار (3)	**المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين**	مستوف

المؤشر 3.1	فاعلية التقييم	مستوف جزئيًّا
المؤشر 3.2	النزاهة الأكاديمية	مستوف
المؤشر 3.3	التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم	مستوف جزئيًّا
المؤشر 3.4	التعلم القائم على العمل	لا ينطبق
المؤشر 3.5	عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة	مستوف
المؤشر 3.6	إنجازات الخريجين	مستوف
المعيار (4)	**فاعلية إدارة وضمان الجودة**	مستوف
المؤشر 4.1	إدارة ضمان الجودة	مستوف
المؤشر 4.2	إدارة وقيادة البرنامج	مستوف
المؤشر 4.3	المراجعة السنوية والدورية للبرنامج	مستوف
المؤشر 4.4	المقايسة المرجعية والاستبانات	مستوف جزئيًّا
المؤشر 4.5	متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية	مستوف

د. المعايير والمؤشرات

المعيار (1)

برنامج التعلم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً لأهدافه من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر 1.1: إطار التخطيط الأكاديمي

يوجد إطار تخطيط أكاديمي واضح للبرنامج، يشير إلى وجود أهداف واضحة تحدد الأغراض الرئيسة من تقديم البرنامج، وترتبط هذه الأهداف برسالة كل من المؤسسة، والكلية، وأهدافهما الاستراتيجية.

الحكم: *مستوف*

- تم إقرار برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام استنادًا إلى المتطلبات والمعايير التي تضمنها نظام طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها في جامعة البحرين، خاصة المادة: (15)، التي تستوجب أن "تكون مستويات مخرجات التعلم المتوقعة للبرنامج متوافقة مع مستوى المؤهل المطلوب وفق الإطار الوطني للمؤهلات". وتضمنت إحدى الوثائق المساندة المقدمة مع تقرير التقييم الذاتي، صورة من خطاب رئيس الجامعة بموافقة مجلسها في جلسته بتاريخ 2017/6/15، على البرنامج، حسبما تنصُّ الفقرةُ الثانيةُ من المادة: (19)، من ذلك النظام. ويسهم الاستتناد إلى متطلبات ومعايير نظام طرح البرامج الأكاديمية، في ضمان ملاءمة البرنامج لاحتياجات سوق العمل والمجتمع، ومتطلبات المجال التخصصي والعلمي بما يخدم تحقيق الأهداف المنشودة منه.
- تُحدَّد المخاطر المحتملة على المستويات المُختلفة من قِبل مجموعة من اللجان على مستوى قسم القانون العام والكلية، بالإضافة إلى مركز ضمان الجودة في الجامعة. ووجدت لجنة المراجعة – من خلال تصفح سجل مخاطر كلية الحقوق للعام الأكاديمي 2020–2021 – أنَّ هذا السجل يتضمن بعضَ المخاطر المحتملة التي من الممكن أن تواجه كل برامج كلية الحقوق، مع تحديد طرائق مواجهتها

والمسئول عن ذلك، ونسبة تحقق المخاطر المحتملة. ومن ضمن هذه المخاطر الفشل في تسكين البرنامج على الإطار الوطني للمؤهلات، وخطر المنافسة من جامعات أخرى. كما تضمن الدليل الإرشادي الخاص بضمان الجودة لفترة الجائحة الاحترازية، الصادر في إبريل 2020، بعنوان: "Quality AssuranceGuidelines for Precautionary Period"، رسم الخطوط التي يتعين الالتزام بها خلال فترة الجائحة سواء فيما يتعلق بطرائق التعليم والتعلم، أو التقويم والامتحانات، أو متطلبات الجودة. وتتضمن وثيقة نظام التقييم في جامعة البحرين في التعلم الإلكتروني فترة جائحة فيروس كورونا الصادرة في 1 إبريل عام 2020، على عرض لتجارب الجامعات الأخرى خارج المملكة؛ للتكيف مع ظروف الجائحة، والخطة البديلة التي تبنتها الجامعة؛ للتعامل مع الوضع الطارئ الذي فرضته الجائحة.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام لم يُسكن بعد على الإطار الوطني للمؤهلات، وتُظهر الأدلة المقدمة، أنَّه يوجد جدولٌ زمنيٌّ لتسكين برامج الجامعة ضمن الإطار، ووفقًا لهذا الجدول، فمن المفروض تسكين البرنامج في العام 2023/2022. ولمساعدة وحدات الجامعة على استكمال واستيفاء متطلبات ملء استمارة طلب تسكين المعلومات المطلوبة بناءً على معايير تسكين المؤهلات، قام مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة بإعداد دليل استرشادي ذي صلة. وتحثُّ اللجنة كلية الحقوق بالإسراع في استيفاء متطلبات تسكين البرنامج على الإطار الوطني للمؤهلات.

- يعد مسمى البرنامج/المؤهل "دكتوراه الفلسفة في القانون العام"، مسمى مختصر ومناسب، وموضح لنوعه ومحتواه ومستواه. ويؤكد تقرير التقييم الذاتي، أنَّ مسمى البرنامج هو الاسم الموحد له. ويُستخدم المُسمى نفسه في جميع الشهادات، والوثائق التي تصف البرنامج على الموقع الإلكتروني للجامعة، ويحصل الخريجون على شهادتهم مطبوعٌ عليها اسم البرنامج نفسه، والذي يستخدم أيضا في خطته وجداوله الدراسية. وبناء على طلب اللجنة الاطلاع على نموذج من شهادة تخرج أحد الطلبة، وجدت أنَّ الشهادة يدون عليها: "منح درجة دكتوراه الفلسفة بتقدير ... من كلية الحقوق – تخصص القانون العام". وتقترح اللجنة بالعمل على ما درجت عليه جامعات عديدة في العالم من تضمين الشهادة عنوان رسالة الدكتوراه وذلك لتيسير التعرف على التخصص الدقيق للخريج.

- بحسب دليل برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام والمصدق عليه من مجلس الجامعة برقم: 2017/293، فإنَّ هدف البرنامج هو تزويد المجتمع الخليجي بخريجين ذوي قدرات وخبرات متميزة في البحث واستعمال أدواته، وتوظيف مهارات البحث العلمي؛ لابتكار حلول للمشكلات المطروحة، وتكوين باحثين لهم القدرة على البحث المبتكر في جميع فروع التخصص؛ مما يساهم في زيادة فرصة النشر العلمي، إضافة إلى تمكين الباحث من اكتساب مهارات التحليل والتفسير والترجيح والاستدلال والنقد. ويتضمن تقرير التقييم الذاتي، تأكيدًا على إجراء تقييم لأهداف البرنامج بناءً على التغذية الراجعة من أطراف مختلفة.

- بصورة عامة، يمكن القول أن البرنامج يساهم في تحقيق رسالة كل من الكلية والجامعة، وتحقيق أهدافهما الإستراتيجية، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالبحث العلمي. ويحتوي تقرير التقييم الذاتي، على مصفوفة تبرز الترابط بين رؤية الكلية ورسالتها وأهدافها من ناحية، والتوافق بين رؤية ورسالة وأهداف الكلية ورؤية ورسالة وأهداف الجامعة من ناحية أخرى. كما تضمن تقرير التقييم الذاتي مقابلة لأهداف البرنامج مع أهداف الجامعة ورسالة الكلية في شكلين بيانيين.

المؤشر 1.2: مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة

توجد مواصفات واضحة للخريجين في إطار مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر من المقررات، تُلائم مستوى الدرجة الأكاديمية، وتلبي متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى دليل مركز ضمان الجودة والاعتماد بالجامعة، الذي يتضمن تحديدًا للمواصفات المستهدفة لخريجي الجامعة، أبرزها القدرة على التواصل، الكفاءة في استخدام تقنيات المعلومات، امتلاك مهارة معرفية جيدة، امتلاك مهارة التفكير النقدي، مهارة التعامل مع المعلومات، التحلي بحس المسئولية، والسعي للتعلم مدى الحياة. ويوضح تقرير التقييم الذاتي، أنَّ هذه المواصفات مُدْرجة في أو مشتقة من مخرجات التعلم على مستوى الجامعة والبرنامج، التي يتم تقديمها عبر جميع البرامج الأكاديمية.

- يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ صياغة مخرجات التعلم في البرنامج تتمُّ على ضوء السياسات والنظم المعمول بها في الجامعة مثل: سياسة التعليم والتعلم، ونظام طرح البرامج والمقررات الأكاديمية وتطويرها، حيث يشترط أن تتوافق صياغة مخرجات التعلم مع مستوى المؤهل المطلوب في الإطار الوطني للمؤهلات. كما تضمن التقرير عدةَ جداول توضح عملية الربط بين هذه المخرجات والمخرجات التعليمية للجامعة، وأهداف البرنامج ذاته. وقد أكد حرص برنامج الدكتوراه في الحقوق على أن تصاغ مخرجات التعلم المطلوبة – سواء كانت له أو للمقررات – بطريقة مناسبة ولغة واضحة، وأن تكون قابلة للقياس، وتلبي متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات، ويتم مقايستها مرجعيًّا. وبشأن تلبية متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات، فكما ذُكِرَ سابقًا، لم يتم تسكين البرنامج على الإطار.

- لاحظت اللجنة أن تقرير التقييم الذاتي، والوثائق ذات الصلة، لا تميز بين الأهداف والمخرجات التعليمية لكل من برنامجي دكتوراه الفلسفة في القانون العام ودكتوراه الفلسفة في القانون الخاص، كما أنَّ مخرجات التعلم لا تصف بدقة ما يمكن للمتعلم القيام به بعد التخرج من البرنامج وفق متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات، وسياسات ونظم جامعة البحرين، وأنه تمت صياغة معظمها على شكل أهداف عامة للبرنامج. كما أنَّ دراسة المقايسة المرجعية التي قام بها مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الكلية مع برنامجين مماثلين في جامعتين إقليميتيْن، لم تكن شاملة؛ إذ إنها اقتصرت على مقايسة خطة وساعات البرنامج الدراسية، وشروط القبول فيه وأهدافه دون مقايسة مخرجات تعلمه. ويشير تقرير التقييم الذاتي، إلى وجود مقايسة أخرى من المفترض أنها تُجْرَى لأهداف ومخرجات تعلمه مع معايير جمعية المحامين الأميركية؛ إلا أنه عند اطلاع اللجنة على تقرير المقايسات المرجعية لبرامج كلية الحقوق كافة، لاحظت أنه لم يرد في التقرير اسم البرنامج المقارن، ولا المخرجات، (ما ذكر فقط كان أرقام المخرجات)، وذلك يعيق التأكد من أن هذه المقايسة تخص بالفعل برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام، كما لم يذكر التقرير كيف استفاد البرنامج من هذه المقارنة، أو ما إذا طرأ أيُّ تغيير/تطوير للمخرجات على أثرها. وبناءً على ما تقدم، توصي اللجنة بإعادة النظر في أهداف ومخرجات تعلم البرنامج الحالية ومراجعتها؛ لتعكس بالتحديد التخصص الدقيق للبرنامج، ولجعلها قابلة للقياس بدقة، ومتوائمة بشكلٍ واضحٍ مع المعايير الدولية، ومتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.

- يذكر تقرير التقييم الذاتي، أنَّ مركز ضمان الجودة في الجامعة قام بتصميم استمارة توصيف المقرر كآلية؛ للتأكد من صحة مستوى المقررات، وعدد ساعاتها المقترحة، ومدى ملاءمة مخرجات تعلمها،

ودليل على ذلك كله. وقد قدمت الكلية للجنة ملفًا، يحتوي على استمارات توصيف المقررات الأكاديمية كدليل على تطبيق هذه الآلية. غير أنَّه تبين للجنة عدم اكتمال عدد لا بأس به من التوصيفات، وخلوها من تسطير بعض المعلومات الأساسية، كاسم المقرر، أو توصيفه (على سبيل المثال LAW791، LAW721، LAW722). كما جاءت بعضُ الاستمارات خالية من ربط مخرجات تعلم المقررات بالمخرجات التعليمية للبرنامج (على سبيل المثال، قضايا قانونية معاصرة LAW723، القضاء الدستوري المقارن LAW724، الأطروحة LAW799). وبناءً عليه، توصي اللجنة بضرورة ضمان التطبيق المتسق والكامل لاستمارة توصيف المقررات الدراسية كآلية؛ للتأكد من ملاءمة مخرجات التعلم لمستوى المقررات الدراسية ومحتواها، ولمستوى وطبيعة البرنامج.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى تطبيق البرنامج آلية تدقيق على مخرجات تعلم المقررات؛ للتأكد من مستواها وصحة صياغتها وربطها وملاءمتها؛ وذلك من خلال عرض مخرجات كل مقرر بعد صياغتها من قبل مدرسه على لجنة ضمان الجودة؛ لمناقشتها وللموافقة عليها، ليس فقط من قبل هذه اللجنة، بل أيضًا من قبل لجنة الدراسات العليا والقسم. وهو ما أكدت عليه المقابلات، أثناء الزيارة الافتراضية للمراجعة. بالإضافة إلى مراجعة لجنة، أو مكتب ضمان الجودة ملفات المقررات الدراسية في نهاية كل فصل دراسي؛ للتأكد من مستوى الإنجاز في المخرجات وتحقيقها، ومراجعة اللجنة الاستشارية للبرنامج التي تضمُّ في عضويتها أرباب الأعمال للمناهج الدراسية. وعلى الرغم من أن اللجنة تجد أن مخرجات تعلم المقررات مناسبة بشكل عام، من حيث الصياغة والمستوى، إلا أنها تحثُّ على إجراء متابعة فعالة لعمليات ضمان جودة البرنامج، خاصةً ذات الصلة بمخرجات التعلم وتوثيقها وربطها؛ لضمان تنفيذها باتساق، ووفقًا لسياسات وإجراءات الجودة، كما يرد في التوصية بمؤشر: (4.1) من هذا التقرير.

- تتضمن الخطة الدراسية للبرنامج مقرر مناهج البحث العلمي (LAW791)، ومقرر الأطروحة (LAW799). ويوضح تقرير التقييم الذاتي، واستمارة توصيف المقرر، الارتباط القائم بين مقرر مناهج البحث العلمي لطلبة الدكتوراه في القانون العام، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ والذي بعد الاطلاع عليه، ظهرَ للجنة – من خلاله – مدى التوافق بين المخرجات. أمَّا بالنسبة لتوصيف مقرر الأطروحة (LAW799)، فلم يتوفر فيه الربط بين المخرجات. كذلك، لم يتضمن تقرير التقييم الذاتي مثل هذا الربط. لذلك، تحثُّ لجنةُ المراجعة البرنامجَ على التأكد من ربط كافة مخرجات التعلم المطلوبة لمكونات

الجانب البحثي في البرنامج مع مخرجات تعلُّمه المقصودة؛ للتمكن من الحكم على توافقها كما ورد في التوصية السابقة.

المؤشر 1.3: محتوى المنهج الدراسي

المنهج الدراسي منظم بطريقة تتيح التدرج الأكاديمي في صعوبة المادة العلمية، مسترشدًا بمستويات الإطار الوطني للمؤهلات وساعاته المعتمدة، ويوفر توازنًا بين المعرفة والمهارات، وبين النظرية والتطبيق العملي، ويُلبي أعرافَ ومعايير التخصص الأكاديمي.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- تتضمن الخطة الدراسية لبرنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام (75) ساعة معتمدة، منها (36) ساعة من المقررات العامة والتخصصية الإلزامية والاختيارية. ففي الفصل الدراسي الأول، يتم تدريس متطلبات الجامعة بواقع (12) ساعة معتمدة تتضمن: مناهج البحث والإحصاء، وحلقات البحث، والقراءات المتخصصة. وفي الفصل الدراسي الثاني، يتم تدريس أربعة مقررات: القانون الإداري – دراسة معمقة، القضاء الدستوري المقارن – دراسة معمقة، القانون الجنائي – دراسة معمقة، إضافة إلى مقرر اختياري. وفي الفصل الدراسي الثالث، يدرس الطالب أربعة مقررات أخرى: القانون الدولي – دراسة معمقة باللغة الإنجليزية، الجرائم العابرة للحدود، قضايا قانونية معاصرة، ومقرر اختياري. ويختار الطالب المقررين الاختياريين من بين المقررات الآتية: القانون الجنائي الدولي، التشريع المالي، التشريع الجنائي الإسلامي، القضاء الإداري، التشريعات البيئية باللغة الإنجليزية. أما الأطروحة، فهي بواقع (29) ساعة معتمدة في موضوعٍ مُبْتَكَر في مجال التخصص.
- لم تتغير الخطة الدراسية منذ أن تم تطويرها في العام الأكاديمي 2017/2016. وهي وإنْ كانت تعكس تقدمًا ملائمًا في المقررات الدراسية التي تسبق الأطروحة، إلا أن اللجنة تلاحظ أنها تتضمن عددًا أكبر من المعتاد من الساعات المعتمدة (75 ساعة)، قد لا يكون مُبَرَّرًا. وفي اللقاء مع اللجنة الاستشارية للبرنامج من أرباب الأعمال والخريجين تمت المطالبة بتقليل عدد المساقات في البرنامج مع التركيز – بشكل أكبر – على المساقات المتخصصة، خاصة التي ترتبط بسوق العمل. كما تعاني الخطة من بعض التكرار والتداخل (مناهج البحث – حلقات بحث)، وغياب التوازن (مقرران إلزاميان، ومقرران

اختياريان في تخصص القانون الجنائي وحده)، وعدم التحديد (مقرر قضايا قانونية معاصرة، ومقرر قراءات متخصصة)، وأخيرًا منح أهمية لمقررات غير أساسية في تكوين طالب دكتوراه الفلسفة في القانون العام (مثال: "الجرائم العابرة للحدود"، التي يمكن – في أفضل الأحوال – أن تصير مقررًا اختياريًّا، ومقرر التشريعات البيئية الذي يندرج بالأولى في إطار دراسة دكتوراه الفلسفة في القانون الخاص، وذلك على حساب إغفال مقرر أساسي مثل المالية العامة مع التعمق، أو القانون الاقتصادي والمالي). وفي ضوء ما سبق، توصي اللجنةُ الكليةَ بمراجعة الخطة الدراسية للبرنامج وتطويرها من خلال تقليل عدد ساعاتها المعتمدة، والتركيز – بشكل أكبر – على المساقات المتخصصة وذات الصلة بسوق العمل، مع ضمان التوازن والتحديد في موضوعات المقررات المطروحة، وتفادي التداخل والتكرار في المقررات والتركيز على ما هو أساسي لتخصص القانون العام. كما توصي اللجنةُ بالنظر في تدريس مقرري المالية العامة مع التعمق، والقانون المالي ضمن برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ الخطة الدراسية "تخضع لمراجعة دورية من قبل لجنة الدراسات العليا بالكلية منذ البدء في طرحها لأول مرة". وأكدت المقابلات – مع الإدارة العليا، وأعضاء هيئة التدريس – أن تطوير الخطة يتمُّ استنادًا إلى اقتراحات وتوصيات صادرة عن اجتماعات اللجان الاستشارية للبرنامج، ونتيجة التواصل مع جهات سوق العمل المختلفة، وعمليات المقايسة المرجعية للخطة ولهيكل البرنامج. بالإضافة إلى ما أشار إليه تقرير التقييم الذاتي، من حيث إنَّ موضوعات كل مقرر، والمنهج الدراسي تُقْتَرَحُ من قِبَلِ أساتذة المقررات في بداية كل فصل، ويوافق عليها من قبل مجلس الكلية؛ مما يضمن مواكبة المستجدات والإشكاليات القانونية المعاصرة، ومتطلبات المجال المهني ذي الصلة بالتخصص الدقيق للبرنامج. إلا أنَّ اللجنة لاحظت عدم وجود تدقيق خارجي لتقييم مثل هذه الموضوعات أو المقررات؛ وهذا ما تحث عليه لتطبيقه كما يرد في التوصية في مؤشر: (3.3)، من هذا التقرير.

- تمت الإشارة – أثناء المقابلات مع فريق البرنامج، وأيضًا في تقرير التقييم الذاتي – إلى أنه تطبق عدة آليات؛ للتأكد من تحقيق التوازن المناسب في المنهج الدراسي بين الجوانب النظرية والتطبيقات العملية، وبين المعارف والمهارات، ومنها على سبيل المثال التدقيق على ملفات المقررات نهاية كل فصل دراسي من قبل لجان الجودة، أو مكتب ضمان الجودة في الكلية، والاستفادة من آراء اللجان الاستشارية

للبرنامج من الطلبة، والخريجين، وأرباب الأعمال حول الموضوع، وجمع آراء الأطراف ذات العلاقة من خلال استبيانات الطلبة المقبلين على التخرج، والخريجين، وتنفيذ المقايسات المرجعية للمناهج الدراسية، وتطبيق عمليات الاعتدال على المقررات الدراسية. وتضمن العديدُ من الأدلة – التي سلمت من قِبَلِ الكلية للجنة المراجعة– محاضر اجتماعات لجان الكلية، ومجلسها، ولجنة أرباب الأعمال، والتي ناقشت بعض جوانب التطوير في المنهج الدراسي، والمطالبة للربط بالتطبيق العملي وسوق العمل. وعلى الرغم من هذا، وكما تم التوصية به سابقًا في هذا التقرير، فما زال هناك حاجة للتركيز – بشكل أكبر – على جانب التطبيق العملي من خلال زيادة التركيز على المساقات المتخصصة، وذات الصلة بسوق العمل.

- يؤكد تقرير التقييم الذاتي، أنَّ لجنة ضمان الجودة تراجع بشكل دوري توصيف المقررات وتحديثها؛ لضمان اتساق طرائق التقييم والموضوعات التي يتم تغطيتها وتوزيع المحتوى العلمي على الفصول الدراسية، ويحتوي الدليل الإضافي، على بيان محتوى المقررات الدراسية. وبمراجعتها تبين للجنة أنها – بشكل عام – تحتوي على غالبية العناصر المتوقعة من حيث العمق والاتساع لهذه المقررات، والتي تتواترُ على الأخذ بها البرامجُ المماثلةُ في الجامعات الأخرى.

- بالنسبة للمراجع التي تعتمد عليها الخطة الدراسية، تبينَ أثناء فحص اللجنة لاستمارات توصيف مقررات برنامج الدكتوراه التي سلمها ضمن الأدلة الإضافية، أن البعض منها يقتصر على عدد محدود من الكتب المرجعية التي لا يمكن وصفها بالحداثة (مثال: LAW721, LAW722)، والبعض الآخر يركز على كتاب مقرر (LAW792)، والبعض الثالث لم يشر أصلًا للمراجع (LAW723). ومع ذلك، ترى اللجنة أنَّ بعض الاستمارات تضمنت عددًا مناسبًا من المراجع المتخصصة، وأشارت إلى أنَّ هناك استعانة بمصادر أخرى مثل الدوريات، وقواعد البيانات الإلكترونية (LAW730 و LAW733)، وتوصي اللجنةُ الكليةَ بالتأكد من أن كافة استمارات توصيف المقررات تشتمل على مراجع ملائمة حديثة ومتنوعة؛ مما يتوافق مع الممارسات الحديثة الجيدة في مرحلة الدكتوراه، ويُلبي المعايير الأكاديمية للبرنامج.

- يستند تقرير التقييم الذاتي، إلى توصيف مقرر مناهج البحث العلمي، كإطار أكاديمي يتمُّ من خلاله "تأسيس الطلبة، وفق قاعدة علمية رصينة، تمكن الجميع من الانطلاق نحو البحث العلمي الرصين، وتحقيق مستوى أفضل في خدمة المجتمع"، وذلك قبل أنْ يقدم الطالب أطروحته في موضوع ذي صلة

بأحد مقررات الدكتوراه. وتحتوي خطة تدريس مقرر مناهج البحث، على موضوعات أساسية للباحث في العلوم الاجتماعية مثل مفهوم ومناهج البحث العلمي، ومجالاته، وأنواعه، وضوابطه، وما يتعين تلافيه من أخطاء وسلوكيات غير مشروعة. وتتكفل المتابعة الدقيقة للمشرفين على الأطروحات ضمان استيفاء وتحقق مخرجات التعلم المطلوبة. وتكون مهمة لجان المناقشة هي قياس وتقييم مدى تحقق تلك المخرجات.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، الى أن البرنامج "يطبق إجراءات الأطروحات التي أقرتها عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي التي تبين للطلبة أخلاقيات ومبادئ البحث العلمي في تخصصهم، وهي مبينة في دليل كتابة الأطروحة العلمية لجامعة البحرين، وميثاق البحث العلمي، ودليل أطروحات برنامجي الماجستير والدكتوراه"، ويعد تدريس مقرر مناهج البحث في شقيه النظري والعملي فرصةً لتأهيل الطلبة؛ للقيام ببحث علمي متعمق في مجال تخصصهم الأكاديمي، ويتضمن توصيفُ هذا المقرر محاضرةً ومناقشةً لموضوع "أخلاقيات الباحث القانوني"، كما يوجد دليلٌ على تنفيذ أربع حلقات (ورش) تدريبية نظمتها الكلية والمكتبة حول موضوعات الاقتباس، والانتحال الأكاديمي، والنزاهة العلمية.

المؤشر 1.4: التعليم والتعلم

تدعم المبادئُ والطرائقُ المستخدمةُ في تدريس البرنامج تحقيقَ أهدافه، ومخرجات تعلُّمه المطلوبة.

الحكم: *مستوف*

- أقر مجلس جامعة البحرين في الـ 25-12-2018، وثيقة بعنوان "سياسة التعليم والتعلم بجامعة البحرين"، تشكلُ الإطارَ المرجعيَّ الذي تلتزمه وحداتُ الجامعة من حيث تصميم المناهج الدراسية، وإستراتيجيات التدريس، وبيئة التعلم، وأسس مراجعة وتقييم طرائق التدريس على نحو مستمر. وتتطلب هذه السياسة استخدام مجموعة من أساليب التدريس المتنوعة والمناسبة. ويتضمن دليل كتابة الأطروحات العلمية في جامعة البحرين، تفصيلات القواعد المنظمة لكتابة الأطروحات العلمية في الجامعة، وهو في نظر اللجنة دليلٌ وافٍ ودقيقٌ يستحق الإشادة به والتقدير؛ لأنه يساعد الطالب في هذه المرحلة على الإحاطة بمتطلبات وشروط الكتابة الصحيحة، واحترام قواعد الأمانة العلمية، وتجنب الكثير من الأخطاء الشكلية التي يقع فيها العديد من طلبة مرحلة الدكتوراه.

- تتضمن استمارات توصيف المقررات، بعضَ المؤشرات على توافق أساليب التعليم والتعلم مع متطلبات تحقق مخرجات التعلم المطلوبة، فوفقًا لما تضمنته – على سبيل المثال – ملف الجودة للمقرر (LAW722) "دراسات متعمقة في القانون الجنائي"، وغيره من مقررات البرنامج، فإنَّ المخرجات التعليمية للمقرر؛ يتمُّ تحقيقها من خلال طرائق تعلم قائمة على عرض المادة التعلمية، ومناقشتها مع الطلبة في إطار أساليب العصف الذهني، في حين تعتمد طرائق التقييم على امتحانات المنتصف، والامتحان النهائي. ووفقًا لما ذكر في المقابلات، يتمتع أعضاء هيئة التدريس في الكلية بحرية في اعتماد أساليب التدريس التي تتناسب مع المقررات التي يتم تدريسها، كطرائق التدريس التقليدية المعتمدة على السبورة، والشرائح المتعددة الوسائط، والعرض المرئي إلى جانب طرائق التدريس الإلكتروني من خلال استخدام الصفوف الافتراضية عبر منصات التعليم عن بعد. وعلى إثر الجائحة، تغيرت طرائق التعليم والتعلم فأصبحتْ تعتمدُ على المحاضرات التفاعلية، والعروض التقديمية الـ (PowerPoint) عن بعد، كما تغيرت أساليب التقييم؛ لتشمل الامتحانات الشفهية، والمساهمات البحثية إلى جانب الامتحانات التحريرية، وذلك على النحو المبين في استمارات تقييم عدة مقررات مثل: المقرر (LAW794)، والمقرر (LAW793)، والمقرر (LAW730).

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ التعلمَ الإلكتروني جزءٌ من سياسة التعليم والتعلم في الكلية، حيث يتم دمج التكنولوجيا في تجربة التعلم – حيثما يكون مناسبًا – لدعم التدريس والمشاركة والتقييم، وذلك من خلال قيام عضو هيئة التدريس باستخدام نظام إدارة التعلم الـ (Blackboard). ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنه في ظل أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19)، تمَّ استخدامُ أساليب تدريس تتناسب مع طبيعة التعلم عن بُعد، والفصول الافتراضية، من بينها: المحاضرات، حلقات النقاش الإلكترونية، وتقديم العروض العلمية/المرئية إلكترونيًّا. كما يوجد تعميمٌ من العميد في هذا الشأن، وتؤكد ذلك عدة أدلة قدمت للجنة ضمن الأدلة المساندة. ويظهر تقرير التعلم الإلكتروني للفصل الثاني من العام الأكاديمي 2020/2019، الصادر عن مركز التعلم الإلكتروني في الجامعة، أنه على مستوى الجامعة، تعدت نسبة الطلبة الذين استخدموا تلك الوسائل (98.9%)، في حين وصلت نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى (95.6%). ويتضمن التقرير ذاته موافقة مجلس الجامعة في تاريخ 30-4-2020، على ترتيبات مناقشة الأطروحات عن بعد. وفي لقاء طلبة البرنامج – أثناء الزيارة الافتراضية – أشاروا إلى الصعوبات التي واجهوها في التعامل مع برنامج الـ (Blackboard)، في بداية أزمة كورونا؛ مما اضطرهم للتحول مجددًا إلى برنامج الـ (Microsoft Teams). وقد وافقت الكلية على ذلك فيما عدا ما يتصل

بالامتحانات. ولذلك، وعلى الرغم من أنَّ اللجنة تقدر الدور الذي قام به القسم والكلية والجامعة؛ للتحول إلى التعليم عن بعد، فإنها تنصحُ بمتابعة تدريب الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على التعامل مع كافة التطبيقات الإلكترونية المستخدمة في عمليات التعليم والتعلم والتقييم بما يضمن تحقق المخرجات المستهدفة.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى "تطوير قدرة الطلاب ومهاراتهم في كتابة البحوث والدراسات القانونية، وابتكار حلول للمشكلات المطروحة في مجال التخصص، وإعداد العروض المرئية لشرح المواضيع القانونية ذات الصلة". وفي لقاء لجنة المراجعة مع طلبة البرنامج، وممثلي الخريجين سجلت إشادتهم بنظام الدراسة القائم على تشجيع المشاركة والبحث، سواء على مستوى المقررات التخصصية، أو من خلال متطلبات مقرر حلقات البحث والأطروحة، وهو ما تقدره اللجنة.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ بيئة التعلم في البرنامج تشجعُ تعميقَ وتوسيعَ المدارك البحثية لطلبته، ويعدُّ تدريسُهم مقررًا في مناهج البحث، وآخر عنوانه: "حلقات البحث" (LAW793)، دليلًا على ذلك. ويدعم ذلك أيضًا الخدمات العديدة التي توفرها مكتبة الكلية للباحثين؛ ورقيًّا وإلكترونيًّا. ويشير التقرير أيضًا إلى تنظيم الكلية عددًا من الورش؛ لتنمية مهارات الباحثين في برنامج الدراسات العليا عبر الاتصال المرئي من تاريخ 14 حتى 17 يونيو 2020، غير أنَّ الملاحظ اقتصارُها فقط على أساتذة وطلبة القانون الخاص. ومع ذلك، يتضمن جدول الأنشطة التدريبية المقدم كدليل إضافي بيانًا صادرًا عن مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بعدد من الحلقات النقاشية والتدريبية المنعقدة في الفترة من مارس 2020، حتى مارس 2021، ويفترض أنه قد تم مشاركة طلبة برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام في فعالياتها.

- فيما يخص بيئة التعلم، ومدى تعزيزها لمفهوم التعلم مدى الحياة، يكتفي تقرير التقييم الذاتي، باستعراض نتائج الاستبيان الذي أجراه مكتب ضمان الجودة عن مستوى رضا طلبة الدكتوراه عامة في كلية الحقوق في العام 2020، حيث يتضمن في محوره الخامس تقويمًا للمهارات التي يكتسبها طالب كلية الحقوق، حيث جاءت النتائج إيجابية سواء فيما يتعلق بالإلمام بقواعد البحث العلمي، أو بالقدرات اللغوية في الصياغة القانونية، أو التواصل الشفهي، وتبادل الآراء والمناقشة، أو بكفاءة الجامعة في تزويد المجتمع البحريني بخريجين ذوي خبرات قانونية متميزة. وقد بلغت نسبة الطلبة المشجعين على الدراسة في جامعة البحرين (83%)، مقابل (17%) لا يشجعون على الدراسة بها. وعلى الرغم من أنَّ اللجنة تقر

بأهمية هذه النتائج، إلا أنها تنصحُ الكليةَ بإجراء استبيان مشابه خاص بطلبة البرنامج؛ للحصول على ردود وأدلة أكثر دقة بشأن ملاءمة هذا المؤشر في حالة البرنامج المعروض، وتنصحها أيضًا بتضمين الاستبيان عبارات خاصة بفرص التعلم غير الرسمي المتوفرة لهم، والمهارات المكتسبة من خلالها.

المؤشر 1.5: إجراءات التقييم

توجد إجراءات مناسبة للتقييم، تشتمل على سياسات وإجراءات لتقييم إنجازات الطلبة، وهي مطبقة ومعروفة لجميع الجهات ذات العلاقة.

الحكم: *مستوف*

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنه "توجد بجامعة البحرين سياسات وإجراءات تقييم راسخة، حيث تطبق كلية الحقوق ببرنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام هذه السياسات والإجراءات". ويتناول الفصل الثامن من نظام الدراسات العليا بالجامعة، الذي أقره مجلسها في جلسته رقم: 6 لسنة 2013، الامتحانات، والدرجات، والقواعد السارية بشأنها على نحو تفصيلي. ويشمل التقييم المقررات النظرية، ومقرر مناهج البحث، وأطروحة الدكتوراه. وقد اطلعت لجنة المراجعة على العديد من نماذج الأسئلة والإجابات، والمساهمات الطلابية المطبقة على مدى ثلاثة فصول دراسية في العامين الأكاديميين 2020/2019، و2021/2020. وهي في مجملها تعكس، في رأي اللجنة، الإطار المنظم لعملية التقييم المتسقة مع البرنامج والبرامج المماثلة له.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ إجراءات التقييم معروفة جيدًا من قِبَلِ أعضاء هيئة التدريس والطلبة، حيث يشرحها لهم أساتذة المقررات في بداية الفصل الدراسي، من خلال توزيع استمارات توصيف المقررات عليهم، والتي تتضمن آليات التقييم، وطرائق توزيع الدرجات. وقد أكد على هذا كلٌّ من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس أثناء المقابلات التي أجرتها معهم اللجنة. كما يشير تقرير التقييم الذاتي أيضًا، إلى أنَّ نظامَ الدراسات العليا، وملاحقه متاحٌ على الموقع الإلكتروني للجامعة. غير أنَّ اللجنة قد تبينت – عند دخولها على ذلك الموقع، أنَّه عند الدخول على برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام – لا يجد المتصفح سوى مقررات برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون الخاص؛ كما لم تجد اللجنةُ نظامَ الدراسات العليا وملاحقه متاحًا للاطلاع عليه. وإذا افترضنا (اللجنة) جدلاً وجوده، فإنه غير ميسر

للاطلاع عليه بسهولة، وعلى نحو ملائم للمهتمين. ولذلك، تنصحُ اللجنةَ بنشر السياسات والإجراءات المتعلقة بالتقويم في دليل الطالب الورقي والإلكتروني، بحيث يسهل الاطلاع عليها.

- تنقسم أساليب التقييم في البرنامج إلى التقييم التكويني والتجميعي، حيث تُحدَّدُ أوزانها في استمارة توصيف المقررات التي توزع على الطلبة في بداية الفصل الدراسي. كما توجد مجموعة متنوعة من أدوات التقييم مثل: الامتحانات التحريرية والشفهية، التي تُجْرَى في نهاية كل فصل دراسي. ويكون توزيع الدرجات كالتالي: (40) درجة للامتحان التحريري النهائي، و(25) درجة لامتحان المنتصف، و(25) درجة للامتحان الشفهي، و(10) درجات للمشاركة (تقرير التقييم الذاتي، ص40-41). أما بالنسبة لمقرر مناهج البحث، فينطبق عليه ما سبق باستثناء الـ (40) درجة المخصصة للامتحان النهائي، فإنه يُستَعَاضُ عنها بمناقشة بحث وتقييمه من قِبَلِ لجنة خاصة. وقد تم تغيير توزيع الدرجات نظرًا لظروف جائحة كورونا، حيث قَسَّمَ مجلس الكلية الدرجات إلى (25) درجة؛ لعرض الـ (PowerPoint) على برنامج (MicrosoftTeams)، و(40) درجة لامتحان الكتاب المفتوح عبر الـ (MicrosoftTeams)، و(25) درجة للامتحان الشفهي عبر الـ (MicrosoftTeams) أيضًا، و(10) درجات للمشاركة والتفاعل. وبدءًا من الفصل الدراسي الأول في العام الأكاديمي 2021/2020، عَدَلَت الكلية عن نظام امتحان الكتاب المفتوح إلى امتحان نهائي مع إمكانية استخدام التقنينات (الكودات) أثناء الامتحان.

- يُزَوَّدُ الطلبةُ بالتغذية الراجعة المكتوبة أو الشفهية حول أدائهم للأنشطة التقويمية؛ ليتمكنوا من التعرف على مستواهم في المقرر، وتحديد نقاط ضعفهم، ومن أمثلة التغذية الراجعة، التعليقات في أوراق إجابات الاختبارات، وتزويد الطلبة بالإجابات النموذجية، أو الملاحظات، والتعليقات الشفهية أثناء مناقشة الاختبارات أو المشروعات. وأثناء الزيارة الافتراضية، ومقابلة طلبة البرنامج، وكذلك مقابلة خريجيه، كان هناك عدم ارتياح تجاه كثرة الامتحانات (المنتصف، والشفهي، والنهائي)، لاسيما أنَّها تكون على حساب البحث والمشاركة. وقد علمت اللجنة – أثناء الزيارة الافتراضية – أنَّ الطالبَ مُلْزَمٌ في كل مقرر – باستثناء مقرر مناهج البحث – أن يُقدِّم عرضًا في موضوع علمي معين، دون إلزامه بتقديم بحث. ولذا، توصي اللجنةُ القسمَ بإعادة النظر في توزيع الدرجات من خلال الاهتمام بالبحث والمشاركة.

- لدى جامعة البحرين مجموعة من السياسات والإجراءات خاصة بالنزاهة الأكاديمية، حيث يخضع لها برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام.ووفقًا لهذه السياسة، تستخدم كلية الحقوق برنامج (Turnitin)،

أو برنامج (Blackboard Safe Assign) في إطار جهودها لمكافحة الانتحال العلمي، حيث يتم التحقق من أعمال الطلبة من خلال أحد هذين البرنامجين؛ للكشف عن أي انتحال أكاديمي مقصود كان أم غير مقصود. وقد اطلعت اللجنة على بعض تقارير الاقتباسات للأطروحات العلمية التي تم تسليمها ضمن الأدلة المساندة. ويتضمن توصيف مقرر "مناهج البحث" (LAW791)، في الأسبوع الحادي عشر محاضرةً ومناقشات موضوعها "أخلاقيات الباحث القانوني". وتتضمن بعض أوراق الأسئلة التي راجعتها اللجنة (على سبيل المثال مقرر "مناهج البحث") تحذير الطلبة من أنَّ الانتحال الأكاديمي مُجَرَّم قانونًا باعتباره حالة من حالات الغش.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنه يتم دعم احتياجات الباحثين الشخصية والأكاديمية من خلال المحاضرات والساعات المكتبية المحددة مسبقًا لهم في الخطة الدراسية. وبالنسبة لدعم ومتابعة تقدم الطالب في الأطروحة البحثية، فهذا بالدرجة الأولى، منْ مهام المشرف البحثي، حيث يُقدم الأستاذ المشرف في نهاية كل فصل دراسي تقريرًا يشير إلى مدى تقدم مستوى الطالب. وقد أكَّدَ طلبةُ وخريجو البرنامج – أثناء الزيارة الافتراضية – وجود متابعة جيدة لاحتياجاتهم.

- يطبق برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام عدة آليات واضحة تسهم في ضمان منح الطلبة درجاتهم، وفق معايير تتسم بالشفافية والعدالة، مستندًا في ذلك إلى ما تضمنته سياسات القسم الخاصة بالتقييم والاعتدال، ووَفْقَ نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين ومن هذه الآليات إعادة أستاذ المقرر كافة أعمال الطلبة المصححة مع التغذية الراجعة إليهم، بالإضافة إلى تزويدهم بالإجابات النموذجية للتقييمات؛ لمناقشتها وتحديد أوجه القصور لدى كل طالب. ومن الآليات أيضًا تطبيق الاعتدال الداخلي القبلي والبعدي على أسئلة الامتحانات التحريرية في اختباري المنتصف والنهائي، وعرض كافة ملفات المقررات بشكل دوري على مكتب ضمان الجودة بالكلية؛ للتدقيق عليها. إلا أنه لم يرد في تقرير التقييم الذاتي ما يشير إلى وجود تدقيق خارجي بخصوص البرنامج. وأكدت جميع اللقاءات التي عقدتها اللجنة مع عميد الكلية، ورئيس قسم القانون العام، ومنسق البرنامج، وأعضاء هيئة التدريس أنه لم يتم بعد تطبيق نظام التدقيق/ الاعتدال الخارجي، ومن ثمَّ تحثُّ اللجنةُ الكليةَ بسرعة تفعيل نظام التدقيق/الاعتدال الخارجي وفقًا للتوصية الواردة في الفقرة: (3.3)، من هذا التقرير.

- لدى كلية الحقوق لجنةٌ للمخالفات المسلكية، تعمل وفقًا للائحة المخالفات المسلكية للطلبة على مستوى الجامعة. كما يوجد نظام مكافحة الانتحال الأكاديمي للجامعة، ونظام الدراسة والامتحانات حيث يتضمن

أحكام التَّظَلُّم من نتيجة مقرر ما، وأحكام الغش في الامتحانات. وتطبق الكلية إجراءات رقابة لاكتشاف الغش في الامتحانات التحريرية في المنتصف والنهائي، كما تستخدم برنامج كشف الانتحال الأكاديمي فيما يقدمه الطالب من أعمال تحريرية، حيث تتعامل الكلية مع قضايا الغش وقضايا الانتحال المشتبه فيها من قبل لجنة المخالفات المسلكية، التي تقوم بالتحقيق مع الطالب، وتصدر التوصيات المناسبة، وترفعها إلى عميد الكلية، والذي بدوره يرفعها إلى عمادة شئون الطلبة بالقرار الصادر في الواقعة؛ لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وإبلاغ ذوي الشأن، ويجوز للطالب استئناف القرار الصادر بشأنه في بعض الحالات، وفق ما ورد في لائحة المخالفات المسلكية خلال (15) يومًا من تاريخ إعلانه بتقديم طلب لمجلس الجامعة. أمَّا بالنسبة للتظلم من نتيجة مقرر ما، فوفقًا لنظام الدراسة والامتحانات، يستطيع الطلبة التظلم من نتيجة الامتحان النهائي لأي مقرر بعد دفع الرسوم المقررة لذلك. ويتولى القسم المعني فحص التظلم بواسطة لجنة خاصة لا يشارك فيها العضو القائم بتدريس المقرر. كما يجوز للطالب الاطلاع على ورقة إجابة الامتحان النهائي.

المعيار (2)

كفاءة البرنامج

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر 2.1: قبول الطلبة

توجد متطلبات واضحة للقبول، وملائمة لمستوى البرنامج ونوعه، كما أنَّ مواصفات الطلبة المقبولين تناسب أهداف البرنامج، والمصادر المتاحة، وتكفل تكافؤ الفرص بين الجنسين.

الحكم: *مستوف*

- يمكن استنتاج سياسة قبول الطلبة في برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام من شروط القبول الواردة في نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين، ومن الدليل الاسترشادي لحقوق الطلبة وواجباتهم، وهي واضحةٌ ومنشورةٌ على موقعها الإلكتروني. وتتضمن هذه الشروط أن يكون المتقدم حاصلًا على درجتي البكالوريوس والماجستير في الحقوق من جامعة البحرين، أو من جامعة معترف بها، بمعدل تراكمي لا يقل عن (3.0) من (4.0)، أو ما يعادله في أنظمة التقويم الأخرى؛ وأن يجتاز بنجاح الاختبارات التحريرية التي يجريها القسم؛ للتأكد من مستواه العلمي والمقابلة الشخصية؛ ويكون حاصلًا على شهادة الـ (TOEFL)، (أو ما يعادلها في الاختبارات الأخرى الشبيهة)، أو أنْ يجتاز اختبار تحديد المستوى في اللغة الإنجليزية، بدرجة يحددها مجلس الجامعة. وعن ضمان قبول الطلبة المناسبين للبرنامج، فإن الآلية والإجراءات المتبعة تضمن ذلك في ضوء وجود شروط واضحة حسب النظام. وبالنسبة إلى عدم التمييز والمساواة بين الإناث والذكور، فقد نُصَّ في الدليل الاسترشادي لحقوق الطلبة وواجباتهم. وبشكل عام، ترى اللجنة أنَّ سياسة القبول تطبق بشكل متسق من خلال إجراءات واضحة تبدأ بتقديم طلب الالتحاق، عبر نظام إدارة المعلومات (SIS).
- أجرى برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام مقايسات مرجعية لشروط القبول الخاصة به إزاء برامج مماثلة في جامعات إقليمية، مع إجراء مقايسة لأهدافه مع معايير جمعية المحاميين الأميركية؛ للتأكد

من ملاءمتها واتساقها مع الأعراف الأكاديمية للتخصص. وترى اللجنة أنَّ متطلبات القبول في البرنامج، والواردة في نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين، تكفل التحاق الطلبة المناسبين لمستوى البرنامج، وتتفق مع الأعراف الأكاديمية المحلية والدولية لتخصص دكتوراه الفلسفة في القانون العام. غير أنَّ اللجنةَ قد لاحظت أنَّ المادة: (12/ثانيًا/د)، تتطلبُ شرطَ اللغة الإنجليزية دون غيرها للالتحاق بالبرنامج، وهذا – في رأي اللجنة – يمكن أن يؤدي إلى حرمان مَنْ يجيدون لغات أجنبية أخرى مثل الفرنسية من الالتحاق بالبرنامج، وبالتالي تشجعُ اللجنةُ الكليةَ على إتاحة المجال لقبول الطلبة الذين يجيدون لغة أجنبية غير الإنجليزية.

- وفقًا لما تمَّ ذكرُهُ في تقرير التقييم الذاتي، فإنه يتمُّ تكليفُ الطالب الجديد بدراسة مقررات استدراكية بما لا يزيد عن ثلاثة مقررات؛ لرفع مستواه العلمي. ولكن بصفة عامة، فإنَّ إجراءات القبول لا تسمح إلا بقبول الطلبة المناسبين والمتفوقين علميًّا؛ إذ يخضعون لامتحانات تحريرية ومقابلة شفهية.

- ينظم نظام الدراسات العليا، كافة إجراءات التقدم والقبول في البرنامج، بالإضافة إلى إجراءات التحويل الداخلي والخارجي، ويتضمن الشروط التي يجب استيفاؤها في كلتا الحالتين. فبالنسبة للتحويل الداخلي، يشترط أن يكون المتقدم قد أمضى في برنامجه الأصلي فصلاً دراسيًّا واحدًا على الأقل، وعليه أنْ يستوفي شروط القبول الخاصة ببرنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام، ويجب من الأساس توافر الشواغر في البرنامج. أما التحويل الخارجي، فيجوز في حال كان الطالب محول من برنامج دراسات عليا مماثل ويثبت إستيفاء شروط قبول البرنامج، لكن لا تحتسب له أي من الساعات المعتمدة أو المقررات التي درسها في البرنامج المحول منه. إلا أنه، وكما أكدته الإدارة العليا للبرنامج أثناء المقابلات، فإنَّه من الناحية العملية، لم يتمَّ تسجيل حالات للتحويل الداخلي، أو الخارجي في برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام.

- أكدت الإدارة العليا لكلية لحقوق للجنة – أثناء الزيارة الافتراضية – أنَّ آخر مراجعة وتحديث لشروط القبول في برامجها كافة كانت قد تمت في العام 2013. وجدت اللجنة – ضمن الأدلة المساندة – وثيقة قرار من رئيس الجامعة، تم بموجبه تشكيل لجنة عليا للقبول للعام الأكاديمي 2021/2020، ومن مهامها تطوير شروط وسياسات القبول. إلا أنه لم تقدم للجنة أية أدلة على إجراء تعديلات على سياسة القبول في البرنامج منذ العام 2013، لا بشكل منتظم ولا غيره، أو بناء على المقايسات المرجعية التي أجرتها الكلية. وبالتالي، توصي لجنة المراجعة الكلية بإجراء مراجعات منتظمة لسياسة القبول

تستند في ذلك إلى التغذية الراجعة من عدة مصادر كآراء اللجان الاستشارية والمستفدين من البرنامج، ونتائج المقايسات المرجعية مع برامج مماثلة مطروحة في جامعات مرموقة.

المؤشر 2.2: أعضاء هيئة التدريس

توجد إجراءات واضحة لتعيين أعضاء هيئة التدريس، وتهيئتهم، وتقييم أدائهم الوظيفي، وترقيتهم، وتطويرهم مهنيًّا، تضمن ملاءمتهم للغرض الوظيفي، وتساعد على استبقائهم.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- تضمنت لائحة أعضاء هيئة التدريس في جامعة البحرين، الشروط العامة للتعيين بشكل واضح. ويشير تقرير التقييم الذاتي، إلى قيام اللجنة المعنية بالتوظيف بدراسة كافة الأوراق والمستندات، وإجراء المقابلات الشخصية. ويظهر نموذج المقابلة الشخصية لتعيين أعضاء هيئة التدريس، أسس ومعايير المفاضلة بين المتقدمين، وآلية الاختيار. ويشير تقرير التقييم الذاتي، إلى إشراك أعضاء هيئة التدريس الجدد لبرنامج التهيئة الذي ينظم من قِبَلِ مكتب نائب الرئيس للبرامج الأكاديمية؛ بهدف تعريفهم بالسياسات والإجراءات الخاصة بالتعليم والتعلم، وإعطائهم نبذة تعريفية عن نظام الترقيات والأنظمة الأخرى التي تُعْنَى بتطوير المهارات، وتعريفهم بمتطلبات الجودة ودورهم فيها. وبالنسبة إلى تقييم أعضاء هيئة التدريس، فيتم تقييمهم بإشراف مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي من خلال أربعة محاور: تقييم العميد، وتقييم رئيس القسم، والتقييم الذاتي، وتقييم الطلبة. أمَّا ترقية أعضاء هيئة التدريس وإجراءاتها فهي منظمة بشكل واضح في نظام الترقيات الأكاديمية في جامعة البحرين.
- فيما يخص جودة الأبحاث العلمية التي يجريها أعضاء هيئة التدريس، وتوافقها مع الخطة البحثية للمؤسسة والكلية، تتبع كلية الحقوق – في هذا الشأن – نظام البحث العلمي في جامعة البحرين، الذي ينصُّ على القواعد العامة للبحث العملي، ويتضمن آليات وإجراءات تحكيم المؤلفات والكتب. ومن وجهة نظر لجنة المراجعة، يُلاحَظ بعض الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس من حيث تأليف الكتب، ونشر البحوث. ولدى الكلية خطة بحث علمي واضحة، كما توجد معايير محددة للتأكد من جودة البحوث المنجزة من خلال تصنيف المجلات العلمية.

- العبء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس بحسب لائحة أعضاء هيئة التدريس في جامعة البحرين (12) ساعة معتمدة كحد أدنى، ويمكن زيادته إلى (18) ساعة بموافقة عضو هيئة التدريس. بالإضافة إلى عبء الإشراف على الأطروحات، فوفقًا لنظام الدراسات العليا وملاحقه، فإنَّ الحدَّ الأعلى لعدد الأطروحات التي يحق لعضو هيئة التدريس الإشراف عليها هو (9) أطروحات إذا كان أستاذًا، و(6) إذا كان أستاذًا مشاركًا، ورسالتان بالنسبة للأستاذ المساعد؛ إذا توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في نظام الدراسات العليا. إلا أنَّ هذه المعلومات تتضارب مع ما تم ذكره في تقرير التقييم الذاتي، حيث تمت الإشارة إلى أنَّ الحد الأقصى للإشراف بالنسبة للأستاذ هو (6) أطروحات، وبالنسبة للأستاذ المشارك (4) أطروحات. وعلى أية حال، تجد لجنة المراجعة أنَّ هذا الكم من الأطروحات التي يستطيع عضو هيئة التدريس الإشراف عليها في وقت واحد يعدُّ مبالغًا فيه، وقد يؤثر على جودة الإشراف خصوصًا، وأنَّ أعضاء هيئة التدريس يُكلَّفون بمهام أخرى إدارية، بالإضافة إلى عملهم في لجان خاصة إن كان على مستوى القسم أو الكلية؛ مما قد يؤثر سلبًا على قدرتهم على البحث العلمي. وبناءً على ما سبق، فإن اللجنة توصي بإعادة النظر في العبء الإداري والتدريسي للأساتذة، والحدِّ الأعلى المُكَلَّف به الأساتذة للإشراف على الأطروحات. أما فيما يخص ضمان مراعاة احتياجات المرأة بوجه خاص، فتتبع الكلية ما ورد في لائحة أعضاء هيئة التدريس في جامعة البحرين، وجميع التعليمات الحكومية في هذا الخصوص، وجميعها تراعي احتياجات المرأة الموظفة.

- عدد أعضاء هيئة التدريس القائمين على البرنامج (10) أعضاء، وفي رأي اللجنة، فإنَّ جميعَهم – من خلال الاطلاع على سيرهم الذاتية المنشورة على الموقع الإلكتروني – من ذوي الخبرات والكفاءات الملائمة، ويحملون درجات أكاديمية ما بين أستاذ وأستاذ مشارك. لكنَّ الملاحظَ هو عدم وجود توازن في التخصصات الدقيقة؛ إذ يوجد (6) أعضاء متخصصون في القانون الدستوري والإداري، و(3) متخصصون في القانون الجنائي، و(1) متخصص في المالية العامة، مع عدم وجود متخصص في القانون الدولي حاليًا. وبالتالي، توصي اللجنةُ الكليةَ بالعمل على تحقيق توازن أفضل في التخصصات الدقيقة عند تعيين أعضاء هيئة التدريس.

- تمت الإشارة – في المقابلات مع إدارة البرنامج، وأعضاء هيئة التدريس – إلى أنه يتمُّ تحديد احتياجات التطوير المستمر في الكلية من خلال الاستفادة من نتائج تقييم أعضاء هيئة التدريس، وتقييم المقررات. بالإضافة إلى الخطط التي توضع من قبل وحدة التميز في التعليم ومهارات القيادة، ومكتب التدريب

المهني. كما يشارك أعضاء هيئة التدريس في ورش العمل والدورات التي تعقدها الكلية أو الجامعة، والتي تسهم في تطويرهم المهني، حيث يلاحظ اهتمام الكلية وحرصها على ذلك. وعن تقييم مدى مناسبة وفاعلية هذه الدورات، تشير نتائج استبانة قياس مستوى رضا أعضاء الهيئة الأكاديمية في الكلية، والتي أجريت من خلال مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، إلى رضاهم عن موضوعات الدورات التي يشاركون فيها، واستفادتهم منها، بالإضافة إلى رضاهم عن عددها.

- لم تتم الإشارة بشكل مباشر في تقرير التقييم الذاتي إلى موضوع تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس المتعلقة بالإشراف على رسائل البحث العلمي للطلبة من خلال برامج التطوير المهني. كما أنَّ المقابلات الافتراضية مع الأساتذة أوضحت أنَّ هذا النوع من التدريب غير متوفر حاليًا في الجامعة. إلا أنَّ الأدلة المرفقة تضمنت ورشة واحدة حول الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه، ومسئوليات المشرف. وعليه، تنصح لجنة المراجعة بتوفير فرص أكثر لتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس المتعلقة بالإشراف على رسائل البحث العلمي.

- تقوم الكلية بمتابعة معدل تغيير أعضاء هيئة التدريس. ولدى الجامعة إجراءات لضمان استبقاء ذوي الكفاءة منهم من خلال منحهم المكافآت والحوافز الأخرى، مثل: توفير السكن، وتذاكر السفر لعضو هيئة التدريس وعائلته، ورتب إضافية بحسب درجة كل عضو، وفرص التطوير المهني، على سبيل المثال. وتعد اللجنة إجراءات الاستبقاء هذه وغيرها فعَّالة.

المؤشر 2.3: الموارد المادية

الموارد المادية كافية من حيث العدد، والمساحة، والأجهزة وطريقة التجهيز، وتشمل: قاعات المحاضرات، وقاعات التدريس، والمختبرات، وغيرها من الأماكن المخصصة للدراسة، بالإضافة إلى المرافق الخاصة بتقنية المعلومات، والمكتبة، ومصادر التعلم.

الحكم: *مستوف*

- يشير تقرير التقييم الذاتي، والأدلة المقدمة إلى وجود مرافق كافية؛ إذ تحتوي الكلية على (16) قاعة دراسية، وقاعتين للاجتماعات والمناقشات والندوات، بالإضافة إلى مدرج واسع، وقاعتين للمحكمة الصورية، وجميعها مجهزة بالتجهيزات اللازمة، والمناسبة لتدريس القانون. وهو ما تأكدت منه اللجنة

من خلال مراجعة – على وجه الخصوص – أدلة مثل خريطة مبنى كلية الحقوق، وفيديو، ووثيقة مرافق كلية الحقوق.

- تحتوي الكلية على مختبر للحاسوب فيه (15) جهازًا مزوَّدًا بالإنترنت، كما توفر شبكة إنترنت لاسلكية (wi–fi)، تغطي كافة مرافق الكلية. كما توفر الجامعة بريدًا إلكترونيًّا لكل طالب، بالإضافة إلى توفير منصات التعلم الإلكتروني. وهذه المرافق التقنية جميعُها كافية لتلبية احتياجات الطلبة، وهو ما أكدت عليه المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة، حيث أبدوا رضاهم تجاه المرافق التقنية، وخدماتها التي توفرها الكلية.

- خصصت الجامعة مكتبتين لتلبية احتياجات البرنامج: المكتبة المركزية وتحتوي على (310 آلاف) كتاب ورقي، و(170) ألف كتاب إلكتروني، و(27 ألف) دورية علمية إلكترونية، ومليون ونصف رسالة علمية. وتحتوي المكتبة القانونية داخل كلية الحقوق نحو (22 ألف) مرجع، بالإضافة إلى المصادر الإلكترونية، وهي ذاتها الموجودة في المكتبة المركزية. وتضم المكتبتان المركزية والقانونية قاعات وأماكن ملائمة للدراسة. وترى اللجنة أنَّ المراجع والكتب الموجودة في مكتبة الكلية لتلبية احتياجات البرنامج عدا تلك الأجنبية منها كافية من حيث العدد والموضوعات، إذ أنه على الرغم من إشارة تقرير التقييم الذاتي، إلى وجود عددٍ مقبول من المراجع الأجنبية، تعدُّها اللجنة غير كافية نسبيًّا للدراسات العليا التي تتطلب وجود مراجع أجنبية حديثة. أيضًا لم يتبين اشتراك الكلية في قواعد بيانات خاصة بالدراسات القانونية. وبناء عليه، تنصح اللجنةُ بزيادة المراجع الأجنبية الحديثة، وتوصي الكليةَ بالاشتراك في قواعد البيانات الدولية الإلكترونية المتخصصة في الحقل القانوني مثل: Westlaw و Lexisnexis؛ لأهميتها المرجعية سواء لطلبة مرحلة الدكتوراه، أو لأعضاء هيئة التدريس في بحوثهم العلمية.

- وفقًا لما ذكر في تقرير التقييم الذاتي، توجد آليتين لصيانة الموارد والمرافق، وقياس مدى كفايتها: الأولى الصيانة الدورية حسب خطة الصيانة المعتمدة من إدارة الجامعة. والثانية الصيانة الطارئة، والتي تكون بناءً على طلب من الكلية عند الحاجة. وتتولى دائرة المباني والصيانة في الجامعة القيام بأعمال الصيانة. ويتولى مركز ضمان الجودة والاعتماد في الجامعة عمليات قياس مدى الرضا تجاه صيانة الموارد والمرافق، والذي يظهر في نتائج استبيانات المركز بمستوى جيد.

- اعتمدت الجامعة في العام 2019، برنامج الصحة والسلامة المهنية الذي يحتوي على إجراءات مناسبة لضمان صحة وسلامة الطلبة والموظفين، كما تطبق تعليمات جهاز الخدمة المدنية بشأن نظام الصحة والسلامة المهنية. وقد أكدت المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج، ومع المسئولين عن الأمن والسلامة في الجامعة، أنَّ كلية الحقوق مجهزة بكافة التجهيزات التي تحافظ على صحة وسلامة الطلبة والموظفين، كما أعرب الطلبة وأعضاء هيئة التدريس عن رضاهم تجاه خدمات الصحة وإجراءات السلامة المتوفرة في الحرم الجامعي، وهو ما ظهر من خلال نتائج الاستبيانات.

المؤشر 2.4: نظم إدارة المعلومات

توجد نظم مفعلة لإدارة المعلومات ومتابعتها؛ تدعم عمليات صنع واتخاذ القرار، وتُقيِّم استخدام المختبرات ونظم التعلم الإلكتروني، والمصادر الإلكترونية، إلى جانب السياسات والإجراءات التي تضمن أمن وسلامة سجلات الطلبة ودقة النتائج.

الحكم: *مستوف*

- تستخدم كليةُ الحقوق نظام إدارة معلومات الطالب (SIS)، المعتمد لدى جامعة البحرين، وهو مخصص لإدارة ومراقبة المعلومات المتعلقة بالبرنامج والطلبة ويحتوي النظام على وظائف متعددة، ويوفر مجموعة من بيانات الطلبة بما في ذلك البيانات الشخصية، والأكاديمية والمقررات المسجلة، والحضور وكشف الدرجات. ويتيح النظام أيضًا مستويات مختلفة من الوصول إلى المعلومات المخزنة فيه، بناءً على دور كل مستخدم. ويسمح للطلبة بتقديم ملاحظات حول مقرراتهم، وتقديم التظلمات بشأن الدرجات، وطلب خدمات الإرشاد الأكاديمي. وتعدُّ لجنة المراجعة النظام أداة متطورة تساعد صناع ومتخذي القرار في جامعة البحرين.

- يحتوي نظام معلومات الطالب (SIS)، على الوظائف التي تمكن رؤساء الأقسام وأعضاء الإدارة العليا في الكلية من الوصول إلى أنواع مختلفة من المعلومات، على سبيل المثال، الموارد المتاحة، وتسجيل الطلبة، والعدد المتوقع من الذين سيتخرجون في كل فصل دراسي، والتي تساعد في أنواع مختلفة من عمليات صنع القرار. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تساعد البيانات/التقارير الناتجة عن نظام المعلومات الإدارة في اتخاذ قرار بشأن مجموعة المقررات، وعدد الشعب التي سيتم تقديمها في كل

فصل دراسي، أو بشأن تخصيص وجدولة عبء أعضاء هيئة التدريس والجداول الزمنية للطلبة، أو كيفية تحديد الحد الأقصى منهم لكل فصل. ويتيح نظام التعلم الإلكتروني الـ (Blackboard) عملية تتبع الأنشطة عبر الإنترنت، ويصدر تقارير تساهم في عمليات صنع واتخاذ القرار، كما أكدته إدارة الكلية، ومدير مركز التعلم عن بعد أثناء المقابلات.

- لدى جامعة البحرين سياسات وإجراءات مطبقة؛ للتحقق من دقة نتائج الطلبة، ولضمان سلامة بياناتهم، وسريتها، وحمايتها؛ وذلك بقيام نظام إدارة المعلومات بتنفيذ عمليات توثيق الدخول لسجلاتهم، والتحكم فيها؛ إذْ يسجلُ عدد مرات الدخول، وتحديد مَنْ قام بذلك. وتأكدت اللجنة – من خلال المقابلات – أنَّ هناك نسخًا احتياطيةً، واستعادةً منتظمةً للبيانات على أساس خطة إدارة المخاطر التي ينفذها مركز تقنية المعلومات في حالة وقوع كوارث، أو أحداث طارئة. كما يتمُّ الاحتفاظ بالخوادم المستخدمة لنسخ البيانات الاحتياطية في مكان آمن داخل وخارج الحرم الجامعي. كما تضمن عمادة القبول والتسجيل أمان ودقة سجلات الطلبة وشهاداتهم، وتحتفظ بنسخ احتياطية بشكل منتظم. وتقدر اللجنة إجراءات السلامة الإلكترونية المتبعة من قِبَلِ الجامعة.

- تحتوي الشهادة التي تصدر بياناتٍ عن استيفاء الطالب متطلبات التخرج في البرنامج، مع التقدير الحاصل عليه، واسم التخصص (القانون العام). إلا أنَّ تقرير التقييم الذاتي أو الأدلة المقدمة لم يُبَيِّنَا المدة التي تستغرقها إصدار الشهادة، وتبين للجنة – من مقابلات الخريجين– أنَّ هناك تفاوتًا في مدة إصدار الشهادة، فبعض الطلبة أُصدرت شهاداتهم خلال مدة سريعة، في حين أنَّ طلبةَ آخرين استغرقت المدة نحو خمسة أشهر. وبناءً عليه، تنصح اللجنةُ الكليةَ بتحديد المدة اللازمة لأصدار الشهادة، والالتزام بها.

المؤشر 2.5: المساندة الطلابية

يوجد دعمٌ ملائمٌ ومتوافرٌ للطلبة فيما يتعلق بإرشادهم وتقديم الرعاية لهم، بما في ذلك الطلبةُ من ذوي الاحتياجات الخاصة، والطلبة الجدد، والطلبة المنقولون، والطلبةُ المعرضون لخطر الإخفاق الأكاديمي.

الحكم: *مستوف*

- يوجد دعم ملائم للطلبة فيما يتعلق بالمكتبة والمصادر الإلكترونية، وهو ما أكده طلبة البرنامج أثناء مقابلتهم؛ إذ توفر مكتبات الجامعة الكثير من المصادر والمراجع الورقية والإلكترونية، وتقدم خدمات متعددة للطلبة مثل التصوير، والإعارة، كما أنَّ فترة دوامها مناسبة لطلبة الدراسات العليا. ويوجد لدى المكتبة شعبة خاصة بالإرشاد المكتبي التي تهتم بالإشراف على خدمات الإرشاد والتوجيه، وإكساب طلبة الجامعة المهارات اللازمة للتعلم الذاتي المستقل. وفيما يتعلق بالتعلم الإلكتروني، فقد تولى مركز التعلم الإلكتروني مهمة تدريب الطلبة على التعامل مع المنصات المعتمدة عن طريق إعداد فيديوهات قصيرة لتعليمهم استخدام المنصات، ونشرت هذه الفيديوهات على صفحة الجامعة. وقد خُصِّصَ للطلبة خط ساخن، وبريد إلكتروني في فترة التعلم الإلكتروني؛ للتواصل مع الفني التقني في حال مواجهة أي مشكلات تقنية. وداخل حرم الجامعة، يقدم فنيو المختبرات الدعم التقني لكافة المستخدمين.

- تهتم الكلية بتقديم التوجيه والإرشاد والرعاية للطلبة من خلال دائرة التوجيه والإرشاد التابعة لعمادة شؤون الطلبة التي تتولى مهمة دعم الطالب اجتماعيًّا ونفسيًّا، حيث تتكون دائرة التوجيه والإرشاد من شعبتين: شعبة الإرشاد الاجتماعي والمسلكي، وشعبة الإرشاد النفسي. أيضًا قامت عمادة شؤون الطلبة باستحداث تطبيق إلكتروني (استشر مرشدك النفسي والاجتماعي)؛ وذلك لإرشاد الطلبة أثناء جائحة كورونا، ولعدم تمكنهم من القدوم شخصيًّا إلى الجامعة. بالإضافة إلى وجود عيادة الرعاية الصحية التي توفر الدعم الصحي لجميع منتسبي الجامعة. وبشكل عام، تؤكد لجنة المراجعة، من خلال المقابلات مع مجموعات مختلفة من الأطراف ذات العلاقة، أنه يتم توفير الدعم المناسب لطلبة دكتوراه الفلسفة في القانون العام.

- توفر الجامعة للطلبة خدمات الدعم الوظيفي والإرشاد المهني من خلال مكتب الإرشاد المهني التابع لمكتب نائب الرئيس لخدمة المجتمع وشؤون الخريجين، من خلال أربع شعب للتوجيه المهني، والعلاقات المهنية، والترويج والتسويق، والتدريب العملي. كما تنظم الكلية – في إطار الجامعة – أنشطة خاصة توفر الدعم في هذا المجال، وذلك بالتعاون مع مؤسسات عاملة في القطاع المهني، منها على سبيل المثال لا الحصر "أيام المهن السنوية". وعلى الرغم من ذلك، أكد الطلبة للجنة المراجعة – أثناء مقابلتهم – أنَّ الدعم الوظيفي أو المهني في الجامعة لا يتلائم مع احتياجات طلبة الدراسات العليا، كما أنَّه يقدم لهم بطريقة غير مباشرة من خلال نصائح بعض الأساتذة. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من دراية اللجنة بأنَّ كثيرًا من طلبة البرنامج حاليًا موظفون، تنصحُ اللجنةُ بالتأكد من أنَّ الدعم الوظيفي

والإرشاد المهني اللذيْن تقدمهما الجامعة يتناسبان مع احتياجات طلبة الدراسات العليا، وحثهم على الاستفادة منه.

- تتضمن الترتيبات المطبقة لتعريف الطلبة الجدد بنظام الدراسات والامتحانات الخاصة بالبرنامج، وطبيعة المواد التي سيدرسونها على "يوم التهيئة"، الذي تنظمة عمادة شؤون الطلبة على مستوى الجامعة بالتعاون مع كلية الحقوق. وأكدت المقابلة مع الطلبة رضاهم عن ترتيبات التعريف المتاحة، وأنه – في ظل انتشار جائحة كورونا، ومنع الطلبة من دخول الحرم الجامعي – أرفقت عمادة شؤون الطلبة استمارة على موقع الجامعة الإلكتروني؛ من أجل تلقي ملاحظاتهم واستفساراتهم.

- وفقًا لنظام الإرشاد في جامعة البحرين، فبمجرد الالتحاق بالبرنامج، يتم تعيين مرشد أكاديمي لكل طالب، ويتم تشجيعه على مقابلته خلال ساعات العمل. وعادةً، يتواصل عميد الكلية مع جميع المرشدين الأكاديميين؛ لتذكيرهم بأهمية الإرشاد الأكاديمي، وكيفية دعم الطلبة خلاله. ويتاح للمرشدين الوصول إلى بيانات الطلبة إلكترونيًّا، ويمكنهم التواصل وتقديم المشورة لهم؛ بشأن اختيارهم للمقررات الدراسية، وعدد المقررات التي يتعين دراستها، ومسائل أخرى مماثلة. وعلى الرغم من توفر هذا النظام في الجامعة، علمت لجنة المراجعة – خلال مقابلة طلبة البرنامج – أن قليلًا منهم فقط يستعين بخدمات الإرشاد الأكاديمي في مرحلة الدكتوراه، والتي أعرب منْ استعانوا بها عن رضاهم عنها بشكل عام. ويتولى منسق الدراسات العليا بالقسم مع مدير الدراسات العليا بالكلية عملية إرشادهم، والرد على استفساراتهم العامة. وبحسب تقرير التقييم الذاتي، فإنَّ أبواب العميد ورؤساء الأقسام مفتوحة لاستفساراتهم سواء بالتواصل مع سكرتارية القسم، أو عن طريق البريد الإلكتروني، أو عن طريق برنامج (Microsoft teams).

- تضمن الجامعة تكافؤ الفرص لجميع الطلبة، بغض النظر عن الجنس، وتقدم الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، خصصت الكلية عدة مرافق خاصة لمراعاة احتياجات المرأة، مثل استراحة الإناث، ومصلى خاص بهم، وقد أكدت المقابلات أنه إذا كان لدى أي طالبة ظروف خاصة كأم، فإنَّ البرنامج يراعي ظروفها. وتشير إحصائية عدد الطلبة إلى أنَّ عدد الطالبات في العام الأكاديمي 2020–2021، كان أكثر من عدد الطلاب المسجلين في البرنامج، وهذا يؤكد سياسة عدم التمييز بين الجنسين، وضمان تكافؤ الفرص. وفيما يتعلق بدعم الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، توفر الجامعة مرافق وخدمات خاصة بهم؛ للتسهيل عليهم، مثل ترتيبات نقل خاصة للطلبة

الذين يعانون من تحديات في التنقل. وبشكل عام، فإنَّ الحرم الجامعي مجهز بممرات منحدرة ومصاعد؛ لتسهيل وصولهم إلى مرافقها. كما يتم تقديم المساعدة لهم بالتسجيل، ومساعدتهم في الامتحانات من خلال الطلبة المتطوعين لذلك.

- وفقًا لنظام الدراسات العليا في جامعة البحرين، يتولى مدير برامج الدراسات العليا بالكلية – بالتعاون مع لجنتي الدراسات العليا في الكلية والقسم – متابعة حالات الطلبة المتعثرين أكاديميًّا، والمُنْذَرِين، والتركيز على مستوى تقدمهم. وقد أكدت المقابلة مع رئيس القسم، أنه عادة ما يعود سبب تعرض الطلبة للإخفاق الأكاديمي في البرنامج؛ لظروف نفسية، أو اجتماعية، وليس لنقص في القدرات. ويبين تقرير التقييم الذاتي، الإجراء الممكن اتخاذه في حالة تعثر الطالب، أو عدم إكماله متطلبات الأطروحة في المدة الزمنية المحددة، بإمكانية تقدمه بطلب تمديد يشرح فيه أسباب تأخره وتعثره، وبناء على تقرير مشرفه الأكاديمي حول مستواه وظروفه، يمكن منحه فرصة أخرى. وتجد لجنة المراجعة دعم القسم والكلية للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، ومتابعة مستوى تقدم المتعثرين منهم مناسبًا.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى إجراء عمادة شؤون الطلبة استطلاع لرأي طلبة الجامعة بشكل عام حول الخدمات التي تقيمها العمادة. كما يشير إلى قيام مركز ضمان الجودة بإجراء استبانات؛ لقياس رضا طلبة برامج الدراسات العليا عامة في الجامعة عن الدعم والخدمات المقدمة. ومع ذلك، لم يتم تقديم أي دليل من الكلية على استبيانات خاصة بتقييم طلبة برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام لخدمات الدعم المقدمة، ولا لأي تغييرات لاحقة في الكلية على أساس نتائج التقييم. إذْ كلُّ ما قُدِّمَ – كدليل – هو قيام كلية الحقوق بإجراء استبيان لآلية التقييم للطلبة في فترة التدابير الاحترازية الفصل الدراسي الثاني 2020/2019، لقياس رضا طلبة كلية الحقوق عن تجربتهم في تقديم أعمال الفصل الدراسي الثاني. لذلك، توصي اللجنةُ الكليةَ بإجراء تقييم لخدمات الدعم المقدمة لطلبة البرنامج بشكل منتظم، وتحسينها وفقًا لاحتياجاتهم، ومن ثمَّ تقترح تنفيذ عملية متابعة صارمة لتنفيذ اقتراحاتهم المتعلقة بخدمات الدعم.

المعيار (3)

المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين

يستوفي الطلبة والخريجون المعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة المقدمة في مملكة البحرين، وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

المؤشر 3.1: فاعلية التقييم

يوجد تقييم فعال، وتتم محاذاته مع مخرجات التعلم؛ لضمان تحقيق مواصفات الخريجين والمعايير الأكاديمية للبرنامج.

الحكم: مستوف جزئيًّا

- لدى جامعة البحرين نظام للدراسة والامتحانات، حيث يحتوي ضمن مواده نظام تقويم أداء الطلبة. ولدى الجامعة أيضا نظام لاعتدال الامتحانات وتقويم الطلبة. ويتبع البرنامج هذه الأنظمة في كافة عمليات التقييم المطبقة فيه. وفي مواجهة جائحة كوفيد-19، دشنت جامعة البحرين نظامًا للتقييم في التعلم الإلكتروني، يتضمن تجارب دولية سباقة وآليات لتقييم الطلبة في ظل الجائحة. ويشتمل قرار الكلية- فيما يتعلق بنظام التقييم خلال الفصل الدراسي الأول (2020-2021) - على مقترحات كلية الحقوق بشأن التدريس وآليات التقويم في ظل الجائحة، ومن بينها مناقشة الأطروحات إلكترونيًّا عن بعد، ووضع آليات لتنفيذ ذلك. ولقد تمَّ بالفعل في العام الأكاديمي 2021/2020، مناقشة رسالة طالبة ضمن برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام عن بعد باستخدام برنامج (Microsoft Teams). وكما تم ذكره سابقًا في هذا التقرير (فقرة: 1.5)، فإن أساليب التقييم المطبقة في البرنامج تنقسم بين التقييم التكويني والتجميعي، وهي متنوعة في أدواتها إلى حد ما، مع غلبة الامتحانات (المنتصف، والشفهي، والنهائي)، في بعض المقررات. وخلال فحص ملفات المقررات، وأسئلة وأجوبة، ودرجات التقييمات التي تتضمنها، تبين للجنة وجود تفاوت في مستويات وجودة التقييم ما بين مقرر وآخر، فعلى حين جاءت الأسئلة مقالية في المقررات (LAW722) و(LAW731) و(LAW794)، فإنها كانت أكثر شمولًا وتنوعًا في مقررات أخرى مثل: (LAW723) و(793AWL). إلا أنَّ اللجنة وجدت أنَّ تقييم إجابات الطلبة، وتقدير الدرجات اتَّسم غالبًا بالدقة والموضوعية، حيث يتم تزويد كل طالب بأعماله

المصححة المدون عليها ملاحظات أستاذ المقرر الإجمالية والمفصلة، مع تزويده بالإجابة النموذجية للتقييمات لمناقشتها، والوقوف على أوجه القصور في أدائه. غير أنَّ هذا لم يمنع اللجنة من ملاحظة أنَّ توزيع الدرجات في بعض الحالات قد افتقدَ بصفة عامة التفرد؛ نظرًا للتقارب الشديد في درجات وتقديرات الطلبة التي لم تخرج في معظم الحالات عن التنوع ما بين B و A. وبالتالي، توصي اللجنة بضرورة تنوع الأسئلة ضمن أداة التقييم الواحدة، وضمان أنَّ التقييمات النهائية تقيس مهارات التفكير النقدي العالية للطلبة، وتضمن مستوى مناسبًا من الصعوبة في التقييمات المختلفة.

- فيما يخص ضمان محاذاة التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة ومواصفات الخريجين، فإنَّ الممارسة المتعارف عليها في الجامعة، كما تم شرحها أثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، هي تحديد كل مقرر مخرجات تعلم مستهدفة وربطها بمخرجات البرنامج، والتي يتم ربطها بأهدافه وبالمخرجات التعليمية المستهدفة للجامعة، وتوثيق ذلك كله في استمارة توصيف المقرر الدراسي. ويقوم كل أستاذ مقرر بالتحقق من إنجاز المخرجات التعليمية الخاصة بمقرره من خلال إنجازات الطلبة في مختلف أدوات التقييم المحددة للمقرر من اختبارات، وامتحانات، ومشروعات وغيرها من الأدوات المستخدمة. وفي حال عدم تحقيق أي من مخرجات التعلم لأي مقرر، يتم وضع خطط التحسين، ويوثق ذلك في ملف المقرر الذي يتم متابعته من قِبَلِ لجان الجودة، أو مكتب ضمان الجودة. وعلى الرغم من وضوح هذه الآليات، والإلمام بها من قبل الأطراف ذات العلاقة، ومحاولات تطبيقها في البرنامج، إلا أنه كما ذُكِرَ سابقًا في هذا التقرير (فقرة: 1.2)، فلا يزال هناك تطبيق غير متسق، وغير كامل لها وخاصة فيما يتعلق بعمليات ربط مخرجات تعلم المقررات (بما فيها مخرجات التعلم المطلوبة لمكونات الجانب البحثي)، بالمخرجات التعليمية للبرنامج، وهو ما وصَّتْ على معالجته اللجنة.

- يستند برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام – في قياس اتفاق إنجازات الخريجين مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج – إلى آليتين، أولهما: أدوات التقييم المباشرة، والتي تتضمن النتائج النهائية وتوزيع الدرجات، والتقويم الصفي، والتقارير والواجبات؛ وثانيتهما: أدوات التقييم غير المباشرة من استبيانات الطلبة، واستبيان الخريجين وأرباب الأعمال، واللجان الاستشارية المكونة من أرباب الأعمال أو الطلبة. وبالنسبة للطرائق المباشرة، فقد تمت الإشارة – في المقابلة مع منسقي المقررات، وأعضاء هيئة التدريس – إلى قياس تحقق مخرجات تعلم البرنامج من خلال قياس مخرجات تعلم المقررات، حيث أشاروا إلى أنَّ لدى البرنامج مصفوفة قياس مخرجات تعلمه كاملة، ولكن لم يتم تزويد لجنة المراجعة بهذه

المصفوفة، ولا بغيرها من الأدلة التي تظهر مستوى تحقق مخرجات تعلمه من خلال مستوى تحقق مخرجات المقررات المرتبطة بها. ولذا، توصي اللجنةُ البرنامجَ بتطوير آلية واضحة، ومحددة لقياس مخرجات برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام بطريقة مباشرة ودقيقة. وانتقالا إلى الطرائق غير المباشرة، فقد أجرى مركز ضمان الجودة في الجامعة استبيانًا لخريجي الدراسات العليا؛ لقياس مدى رضاهم، واستطلاع آرائهم حول الجامعة والكلية. وتضمن الاستبيان محورًا متعلقًا بالمخرجات التعليمية، وقد جاءت نتائج المشاركين مرضيةً. وكذلك جاءت نتائج تحليل آراء اللجنة الاستشارية.

- لمتابعة تنفيذ عمليات التقييم وتأكيد فاعليتها، تخضع الإجراءات ذات الصلة للمراجعة من قِبَلِ لجنة الجودة بالقسم، حيث تقوم بمراجعة ملفات المقررات في بداية كل فصل دراسي، وتُقدِّمُ تقريرًا لرئيس القسم، والذي بدوره يتخذ الإجراءات اللازمة، كما يقوم مكتب ضمان الجودة بالكلية بشكل دوري بالتدقيق على ملفات المقررات المقدمة من الأساتذة والمكونة من: (توصيف المقرر – ودرجات الطلبة – ونماذج الأسئلة – والأجوبة النموذجية – ونماذج من أعمالهم وامتحاناتهم وتقييم المقرر، وذلك حسب نظام الدراسة والامتحانات)، وبالتالي التَّحَقُّق من مدى تطابق الامتحانات مع أهداف ومخرجات المقرر، وتسليم نتائج التدقيق والمراجعة لعميد الكلية؛ لمتابعة الملاحظات والتوصيات مع القسم. إلا أنه بفحص عينة من استمارات توصيف مقررات البرنامج، لوحظ – كما تم ذكره سابقا في هذا التقرير (فقرة: 1.2) – أنَّ بعضها غير مكتمل، كما لوحظ أيضًا افتقار أغلبها لربط التقييمات المستخدمة في المقرر بمخرجاته (على سبيل المثال المقررات: LAW733, LAW724, LAW723, LAW722, LAW721)، وهذا كله يثير التساؤل حول فاعلية آليات متابعة عملية التقييم وتحسينها. وبناءً عليه، توصي اللجنة الكلية بتنفيذ عملية المتابعة لإجراءات التقييم، وتحسينها، وتوثيقها بشكل أكثر دقة ومنهجية.

المؤشر 3.2: النزاهة الأكاديمية

تكفل النزاهة الأكاديمية من خلال التنفيذ المتسق للسياسات والإجراءات ذات الصلة التي تمنع الانتحال الأكاديمي وغيره من أشكال السلوك الأكاديمي غير القويم (مثل الغش، وتزوير النتائج، وتكليف الطلبة لآخرين لأداء أعمالهم).

الحكم: مستوف

- لدى الجامعة سياسات وإجراءات خاصة بالنزاهة الأكاديمية، وتجدها اللجنة سليمة، وشاملة، ومُصاغة بشكل جيد، حيث توجد لائحة المخالفات المسلكية للطلبة، ونظام مكافحة الانتحال الأكاديمي. وهي متاحة كلها للطلبة، وتشتمل على تعريفهم بالسرقة العلمية. كذلك المخالفات المسلكية بالكلية. وقد نظَّمت الجامعة عددًا من الورش للتعريف بالانتحال الأكاديمي، والأمانة العلمية والتوثيق، وتنظم المكتبة جلسات للتوعية بها جميعًا. وأثناء الزيارة الافتراضية، وفي المقابلة مع طلبة البرنامج، ذكر بعضهم أنَّ استخدام برامج الانتحال يكون فقط عند تسليم الأطروحة، ولا يستخدم في المقررات، كما لا يتم تدريبهم على استخدام برامج التحقق من الانتحال الأكاديمي.

- وفقًا لما تم ذكره في تقرير التقييم الذاتي، فإنَّ قسم القانون العام يتبع إجراءات محددة لكشف الانتحال الأكاديمي في الأطروحات. فلا تُناقَش الأطروحة العلمية إلا بعد التأكد من مدى نسبة الاقتباس. ومن مهام المشرف على الأطروحة التأكد من خلوها من الانتحال الأكاديمي. ويستخدم القسم العديد من البرامج المتخصصة للكشف عنه، من ضمنها برنامج (Turnitin)، وبرنامج (Safe Assign)؛ للتأكد من معدلات التشابه والسرقة العلمية. ويقوم القسم بالفعل بإجراء نسبة الاقتباس والمحددة بـ (25%) للأطروحات العلمية. وتوصي اللجنةُ الكليةَ بتوسيع نطاق تطبيق إجراءات كشف الانتحال الأكاديمي؛ لتشمل كافة الأعمال التحريرية، وليس فقط الأطروحات العلمية.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ الكلية ترصد حالات المخالفات الأكاديمية، وتتخذ بشأنها الإجراءات المناسبة. وأثناء الزيارة الافتراضية، وفي المقابلة مع منسقي المقررات وأعضاء هيئة التدريس، ذكروا أنَّ تطبيقَ الكشف عن الانتحال الأكاديمي حديثٌ نسبيًّا. وفي حال اكتشافه، توقع الكلية العقوبات المناسبة في حالة المخالفات. كما تعمل الكلية على مواجهة الغش الإلكتروني. وأثناء جائحة كورونا، قررت الكلية معاملة الغش الإلكتروني معاملة الغش في الحالات العادية.

المؤشر 3.3: التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم

توجد آليات مطبقة لقياس مدى فاعلية نظم التدقيق الداخلي والخارجي الخاصة بالبرنامج، والتي تستخدم في وضع أدوات التقييم، ومنح الدرجات للطلبة على إنجازاتهم.

الحكم: مستوف جزئيًّا

- وفقًا لسياسية مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة البحرين، ونظام الاعتدال، ونظام الدراسة والامتحانات، ونظام الدراسات العليا، وسياسة التعليم والتعلم، فلدى كلية الحقوق إجراءات رسمية وملائمة لاختيار المدققين الداخليين، وللتدقيق الداخلي القبلي والبعدي لتقييمات البرنامج. وأثناء الزيارة الافتراضية، وفي المقابلة مع منسقي المقررات، وأعضاء هيئة التدريس، ذكروا أنَّ الاعتدالَ الداخليَّ – القبلي والبعدي – قد بدأ حديثًا، وأن تطبيقه بدأ من الفصل الدراسي الثاني للعام الأكاديمي 2019 – 2020، وأنَّ لجان التدقيق الداخلي تضع ملاحظات حول التقييمات؛ بغرض إدخال التحسينات عليها.

- لم يرفق بتقرير التقييم الذاتي أدلة تطبيقية كافية تظهر مدى مساهمة عملية التدقيق الداخلي في مراجعة وتحسين كلٍّ من المقررات الدراسية والبرنامج، حتى مع إرفاق نماذج معبأة من استمارة الاعتدال الداخلي المسبق كالاستمارة التي تخص مقرر قانون المرافعات مع التعمق (LAW743). ولم يقدم البرنامج أي أمثلة على تعديلات تمت بناء على ما ورد في الاستمارات. بالإضافة إلى إحالة تقرير التقييم الذاتي، إلى عدة نماذج اعتدال تتعلق بمسارات دبلوم القانون الخاص بدل العام كتلك التي تخص مقرر القانون المدني – دراسة معمقة (LAW740). غير أنه قُدِّمَ للجنة المراجعة ضمن الأدلة الإضافية محضر لاجتماع لجنة الاعتدال الداخلي تقرر فيه اعتماد أسماء الأساتذة القائمين على عملية الاعتدال الداخلي – القبلي والبعدي – لكل مقرر، وانتهى الاجتماع بوجود ضرورة في أحد المقررات "لإعادة توزيع الدرجات، بحيث لا تتجاوز الدرجة المقررة لأسئلة الصح والخطأ والاختيار المتعدد الـ 50%، من الدرجة الكلية للاختبار، وفقًا لنظام الدراسة والامتحانات في الجامعة"، إلا أنَّ المحضر لم يذكر اسم ولا رقم المقرر. وتتفهم لجنة المراجعة أنَّ تطبيق إجراءات الاعتدال ما زال حديث العهد في الكلية، ولكنها ترى أنه مع الاستمرار في التطبيق، ستسهم هذه الإجراءات في تحسين المقررات والبرنامج بشكل عام، خاصة في ظل وجود آليات جيدة مطبقة حاليًا في الكلية؛ إذ تسهم في تحقيق الإنصاف في توزيع الدرجات مثل اللجنة التي تعنى بدراسة توزيع الدرجات لكل مقرر في القسم بعد الاختبار النهائي؛ لضمان اتساق الدرجات بين جميع شُعب المقرر، وتقديم منسق المقرر تقريرًا لتوضيح أسباب تدني درجات الطلبة في المقرر – في حال حدوث ذلك –.

- بشكل عام، ترى لجنة المراجعة أن عملية الاعتدال الداخلي محددة بطريقة جيدة. ومع ذلك، وبالنظر إلى الأدلة المقدمة، تلاحظ اللجنة أنَّ عمليات الاعتدال محدودة؛ إذ لم تجد اللجنة أيَّ دليل لاستمارة اعتدال تتضمن تعليقات، أو ملاحظات مكتوبة، فجميع ما قُدِّم في الأدلة من استمارات مُعَبَّأة يقتصر

على التوقيع أمام استيفاء بنود الاستمارة. بالإضافة إلى وجود بعض المسائل الشائكة في التقييمات على الرغم من عمليات الاعتدال، والتي ذكرت سابقًا في هذا التقرير (فقرة: 3.1)؛ مما يستدعي البرنامج للقيام بعمليات مراجعة داخلية، وتقييم أكثر صرامة ودقة؛ لتحديد مدى فاعلية الاعتدال الداخلي، وهو ما توصي به اللجنةُ.

- لا يوجدُ إلى الآن – في البرنامج – تدقيقٌ خارجيٌّ مُطَبَّقٌ فعليًّا للتقييمات. والكلية حاليًا بصدد عقد مذكرات تفاهم مع جامعات إقليمية في هذا المجال. وأثناء مقابلة الإدارة العليا للكلية، ذُكِرَ أنَّه جارٍ الآن العملُ على ذلك، إلا أنَّه إلى الآن، لم توقع أي مذكرة بعد. ولذا، توصي اللجنةُ القسمَ بالإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة للقيام بتدقيق خارجي للتقييمات، وأنْ تضعَ معاييرَ مناسبة لاختيار المدققين الخارجيين؛ كأنْ يكونوا أكاديميين لهم خبرة كبيرة، ومن جامعات مرموقة، وأن تطور آلية مناسبة؛ للتأكد من فاعلية التدقيق الخارجي للبرنامج بمجرد الشروع في تطبيقه؛ كإنشاء لجنة – مثلًا – لاختيار المدققين الخارجيين، والتواصل معهم، والنظر في توصياتهم، ووضع خطط التحسين بناءً عليها.

المؤشر 3.4: التعلم القائم على العمل

حيثما يطبق التعلم القائم على العمل، توجد سياسة وإجراءات لإدارة عملية التعلم القائم على العمل وتقييمها؛ للتأكد من أن خبرة التعلم المقدمة مناسبة من حيث المحتوى والمستوى لتلبية مخرجات التعلم المطلوبة.

غير مُنطبق

المؤشر 3.5: عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة

حيثما يطبق عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة، توجد سياسات وإجراءات واضحة للإشراف عليه/ عليها، وتقييمه/ تقييمها، وتُحدد تلك السياسات مسئوليات وواجبات كل من المشرف والطالب، كما توجد آلية لمتابعة تطبيقها، وإجراء التحسينات ذات العلاقة عليها.

الحكم: مستوف

- يؤكد تقرير التقييم الذاتي، أنَّ أطروحة الدكتوراه تُسهم في تحقيق كل مخرج من مخرجات التعلم لبرنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام. إلا أنه كما ذكر سابقًا في هذا التقرير (فقرة: 1.2)، لا يتضمن توصيف مقرر الأطروحة (LAW799) أيَّ نوع من الربط بين مخرجاته، ومخرجات تعلم البرنامج. كذلك، لم يتضمن تقرير التقييم الذاتي مثل هذا الربط. وبالتالي، تحثُّ اللجنةُ البرنامجَ على معالجة التوصية التي جاءت سابقًا في هذا السياق (فقرة: 1.2 من التقرير)، وتنصح الكليةُ بتوضيح وتوثيق كيفية إسهام مقرر الأطروحة في تحقيق مخرجات تعلم البرنامج. وعلى الرغم من ذلك، استخلصت اللجنة من المقابلات المتفرقة التي قامت بها أثناء الزيارة الافتراضية أنَّ الأطروحة بمثابة تجربة تعلمية للطلبة في برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام تحظى بمستوى عالٍ من رضا الطلبة.
- يتضمن نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين، كافة القواعد والإجراءات المنظمة لأدوار ومسئوليات كل من المشرفين والطلبة بشكل واضح. وأثناء مقابلة الأساتذة، أكدوا أن اختيار المشرفين على الرسائل يتمُّ في نطاق التخصص الدقيق، وتحرص الكلية في التعيين على استقطاب الأساتذة القادرين على الإشراف العلمي. وتضع لجنة الدراسات العليا ضوابط بالنسبة لاختيار المشرف العلمي تتضمن التخصص الدقيق للمشرف، والاهتمام البحثي، والمشاركة العلمية، والمدة الزمنية لتخرجه. غير أنَّ اللجنة تُلاحظ أنه في ضوء محدودية عدد أعضاء هيئة التدريس في البرنامج، فإن الطلبة ليست لديهم فرصة اختيار المشرف؛ إذ إنه قد يكون أستاذًا واحدًا في التخصص (كما هو الوضع في القانون المالي)، كما أنَّه – نظرًا لعدم وجود أستاذ أو أستاذ مشارك في تخصص القانون الدولي العام – توجد مشكلة في الإشراف على الطلبة في هذا التخصص حتى إنَّ هناك طالبة دكتوراه في القانون الدولي تحت إشراف أستاذ في كلية الآداب. وبالتالي، تحث اللجنةُ بالإسراع في معالجة التوصية التي وردت سابقًا في هذا التقرير (فقرة: 2.2) المرتبطة بسد النقص في التخصصات الدقيقة لأعضاء هيئة التدريس بالقسم؛ ليتسنى لطلبة البرنامج اختيار مشرفي الأطروحة وفقًا للتخصصات التي يرغبون فيها. وتقترح أنه إلى حين يتحقق ذلك، فيمكن السماح بالإشراف المشترك مع خبراء وأساتذة في التخصص من خارج الجامعة.
- يذكر تقرير التقييم الذاتي، أنه فيما يخص المكونات البحثية في البرنامج، يقوم أساتذة المقررات بتقييم الطلبة، ومتابعة مدى تقدمهم في الأبحاث من خلال مشاركاتهم طوال الفصل الدراسي؛ وذلك بإلزامهم القيام بعدة أمور ابتداء من اختيار وتحديد عنوان كل بحث في بداية الفصل لضمان السير نحو الاتجاه الصحيح، إلى وضع خطة البحث، وإرسالها لأستاذ المقرر لتقديم الملاحظات عليها، إن وجدت، وأخيرًا

تسليم جزء من البحث، وذلك قبل إرساله في شكله النهائي، مع تخصيص نسبة مئوية من درجات المقرر لهذه المشاركة والأعمال. وعند تسجيل الطالب أطروحته، تُعقَد حلقة نقاشية؛ يُدْعَى إليها بعض أعضاء هيئة التدريس والطلبة. إلا أنَّه – وتنفيذًا لما أقرته عمادة الدراسات العليا، ونظرًا لظروف جائحة كورونا – تمَّ العدول عن الحلقة النقاشية إلى إسناد تدقيق خطة مشروع الأطروحة إلى اثنين من المحكمين المتخصصين بترشيح لجنة الدراسات العليا في التخصص، ويتم بعدها أخذ ملاحظاتهما، ثم العرض على مجلسي القسم والكلية؛ للموافقة على تعيين المشرف، ثم اعتماد مجلس الدراسات العليا لتعيين المشرف وإقرار الخطة. وأثناء الزيارة الافتراضية، وفي المقابلة مع رئيس القسم وأعضاء هيئة التدريس، لم يُعارِضوا فكرة عقد الحلقة النقاشية عن بُعد بحضور الطالب والأساتذة، حيث يعرض الطالب خطته، ويُدافع عن آرائه، ويستمع لنصائح وتوجيهات الأساتذة. كما أنَّه – أثناء اللقاءات التي عقدتها اللجنة – أكدَ بعضُ الخريجين والطلبة أهمية الاستفادة من الملاحظات والانتقادات التي تثار أثناء الحلقة. وبالتالي، توصي اللجنة بضرورة عقد الحلقة النقاشية عن بُعد بحضور الطالب والأساتذة، والعدول عن تدقيق خطة مشروع الأطروحة عن طريق اثنين من المحكمين.

- يلتزم المشرف بمتابعة مستوى تقدم الطالب وما أنجزه في أطروحته، من خلال تعبئة استمارة تتضمن تقريرًا يتم تسليمه في نهاية كل فصل دراسي. وقد قدم البرنامج – كدليل للجنة – ثلاثة نماذج من استمارة متابعة لطلبة الدراسات العليا. ويُفصَلُ الطالب من البرنامج إذا أعطاه المشرف تقدير: (Unsatisfactory Progress–UP)؛ أي "تقدم غير ملائم" لفصلين متتاليين. وتعقد الكلية ورش عمل للطلبة المسجلين في مقرر الأطروحة؛ لدعمهم في مسيرتهم التعليمية والبحثية، كذلك توجد المكتبة الرئيسة، ومكتبة الحقوق كمكتبة فرعية لديها اشتراكات في قواعد معلومات كثيرة من أبرزها المنهل، ومعرفة–**e**، ويستطيع الأستاذ وطالب الدراسات العليا أنْ يقترحَ – في أي وقت – شراء كتاب معين. وأثناء الزيارة الافتراضية، وفي المقابلة مع أساتذة القسم، أكدوا أنه توجد متابعة مستمرة لتقدم الطالب، كما أنَّ هناك تقريرًا يُرفع للجنة الدراسات العليا عن مدى تقدمه في كتابة الأطروحة. وفي المقابلة مع طلبة وخريجي البرنامج، أبدوا رضاهم عن عملية الإشراف، وعلى المصادر الموجودة في المكتبة.

- تُطبق الكليةُ سياسةَ الجامعة في مجال الدراسات العليا على وضع آليات محددة معلنة، وموثقة في مجال تقييم الأطروحة؛ لتفعيل مبادئ النزاهة والشفافية والحياد في مجال تقييم الأطروحة، وذلك في ظل متابعة من عمادة الدراسات العليا. وتتمثل هذه الآليات فيما نَصَّ عليه نظامُ الدراسات العليا. فعند

إنجاز الطالب أطروحته، يُرسِل المشرفُ نسخةً منها – مع إفادة منه وفق استمارة خاصة؛ يشير فيها إلى أنَّ الأطروحة صالحة للمناقشة – لرئيس القسم المعني، والذي بدوره يُحيل الإفادة مع نسخة الأطروحة إلى لجنة الدراسات العليا في القسم؛ لتقوم بتشكيل لجنة المناقشة، والتي تُشكَّل من ثلاثة أعضاء من بينهم الأستاذ المشرف، وعضو من أساتذة القسم من ذوي التخصص لا تقل درجته العلمية عن أستاذ مشارك، وعضو خارجي لا تقل درجته العلمية عن أستاذ مشارك أيضًا. وتُرفَع التوصية بتشكيل اللجنة إلى مجلس القسم ومجلس الكلية، ومن ثمَّ إلى عميد الدراسات العليا؛ للإقرار بشكل نهائي بمناقشتها. ولا يُشترَط لمناقشة الأطروحة أن يكون الطالب قد نشر بحوثًا مقتطعة من أطروحته. ويتمُّ اقتراح تشكيل لجنة المناقشة والحكم من قبل لجنة الدراسات العليا بالقسم، ثم اعتماد تشكيل لجنة المناقشة والحكم من جانب العمادة، وإجراء المناقشة، ثم رفع التوصية بمنح الرسالة – إن لم تُطلَب تعديلات من لجنة المناقشة – إلى عمادة الدراسات العليا بعد اعتماد التوصية من مجلسي القسم والكلية. وترسل الأطروحة للمناقشة إلى أعضاء لجنة المناقشة مع استمارة تقييم؛ ليقوم كل عضو من أعضاء اللجنة – ما عدا المشرف – ببيان مدى صلاحيتها للمناقشة، فإذا أوصى العضو بعدم صلاحيتها، فعليه بيان الأسباب. وتقوم لجنة المناقشة بفحص الأطروحة، وتقييمها من الناحية العلمية. وفي الوقت الحالي، تُناقش الأطروحات عن بعد.

- لدى الجامعة آليات مطبقة لتقييم الأطروحة، ويتم تقييمها من قبل المشرف، والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي. وكذلك لدى الجامعة سياسة منع/كشف الانتحال الأكاديمي؛ لمنع التشابه في عمل الطلبة، وتضمن مساهمة الممتحن الخارجي في التقييم النهائي للأطروحة أن تكون مناسبة. وأثناء المقابلة مع الممتحنين الخارجيين في رسائل الدكتوراه، أبدوا رضاهم عن مستوى الأطروحات، وكذلك مع أرباب الأعمال، اقترحوا – لتحسين مستوى الرسائل – ألا تكون موضوعاتها تقليدية، وتكون مواكبة أكثر للتطورات التقنية، وزيادة عدد المراجع الأجنبية. وفي هذا الصدد، وللتأكد – بشكل أدق – من أن أطروحة الدكتوراه ذات مستوى مناسب، ومكافئ لمستوى البرامج الأخرى المماثلة، تقترح اللجنة قيام القسم بالتَّركِيز على التقييم الخارجي للأطروحة من خلال إلزام نشر بحثين (مقتطعين) على الأقل من الرسالة في مجلة علمية محكمة، يشترك فيهما الطالب والأستاذ المشرف؛ وإرسال الأطروحة من خلال عمادة الدراسات العليا إلى محكم خارجي – ليس من أعضاء لجنة المناقشة والحكم – ليُقرِّر صلاحيتها للمناقشة؛ وعدم اشتراك المشرف في هذه اللجنة.

- لدى جامعة البحرين آليات لمتابعة تطبيق سياسات وإجراءات الأطروحة، حيث تقوم عمادة الدراسات العليا بمتابعة إجراءات قبول طلبة الدراسات العليا بالتنسيق مع عمادة القبول والتسجيل والكليات، وتطبيق لوائح ونظم الدراسات العليا، واستكمال إجراءات منحهم الدرجات العلمية، وإقرار خطط الأطروحات، وتعيين المشرفين بالتنسيق مع الكليات، وتعيين لجان مناقشة الرسائل العلمية. ويعمل مجلس قسم القانون العام ولجنة الدراسات العليا بالقسم والكلية على متابعة سياسة وإجراءات مشروع الأطروحة، واختيار المشرفين، والموافقة على موضوعها، ومخاطبة المشرفين لإعداد تقارير تتعلق بمدى تقدم الطالب في كتابة أطروحته، وكذلك تشكيل لجان المناقشة والحكم عليها، واعتماد منحه الدرجة، ومتابعة نسبة الاقتباس فيها، ومراجعة تقرير لجنة المناقشة والحكم عليها، والتوصيات المطلوب من الطالب عملها، ومدى التزامه بتنفيذها. ويستخدم القسم – وفقًا لما تم ذكره أثناء المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج – تقرير الممتحن الخارجي، وآراء أعضاء هيئة التدريس في تحسين جودة الأطروحات.

المؤشر 3.6: إنجازات الخريجين

تتسق إنجازات الخريجين مع إنجازات خريجي البرامج الأخرى المماثلة، ويتضح ذلك في أعمال الخريجين التي خضعت للتقييم، ومعدلات تقدمهم، ووجهتهم الأولى بعد التخرج.

الحكم: مستوف

- تضمن الدليلُ، مجموعةً من أعمال الطلبة البحثية ضمن مقرر مناهج البحث (LAW791)، وعروضًا واختباراتٍ ضمن متطلبات المقررات الأخرى، وهي تظهر بشكل عام جدية عملية تدريب الطلبة على البحث العلمي، والتعرف على أدواته المختلفة، وكذلك جدية عمليات التقييم. وعكست لقاءات اللجنة مع أرباب الأعمال والخريجين انطباعًا إيجابيًّا عن مستوى خريجي البرنامج، وحماسًا ورغبةً في مواصلة الخريجين طريق البحث العلمي، كما تبين للجنة المراجعة – من فحص نماذج من رسائل دكتوراه؛ تمت مناقشتها، وقدمت ضمن الأدلة – أنَّها بصورة عامة مناسبة، وتستوفي المتطلبات الأساسية للقواعد المنهجية للبحث العلمي، وتعادل مثيلاتها في البرامج الأكاديمية المماثلة.

- يوضح جدول إحصاءات الطلبة في الكلية خلال السنوات الخمس الماضية، أن عدد المقبولين يتراوح بين (1) إلى (7) طلبة في كل عام أكاديمي، في حين أن نسبة عدد الذين تخرجوا فيه مقارنةً مع عدد

المقبولين تعدُّ متفاوتةً، حيث بلغ عدد الخريجين في العام الأكاديمي 2017/2016، طالبًا واحدًا، وعدد المقبولين (7)، وفي العام الأكاديمي 2020/2019، بلغ عدد الخريجين (3) طلبة، وعدد المقبولين طالبًا واحدًا. كما تُظهر البيانات المتعلقة بمعدلات التحاق وتخرج الطلبة تنوع جنسيات الطلبة الملتحقين بالبرنامج؛ نحو (60%) من المقيدين من البحرين، و(40%) من المقيدين من دول مجلس التعاون، ولكن يُلاحظ أنه لا يوجد مقيدون في البرنامج من جنسيات الدول الأخرى. وفي المقابلة مع الإدارة العليا للبرنامج والأساتذة، أرجعوا انخفاض نسبة المقبولين في البرنامج إلى أنَّ الرسوم الدراسية عالية لاسيما أن برامج الدراسات العليا ليست مدعومة على غرار البكالوريوس. كما أنَّ متطلبات الالتحاق بالبرنامج عالية، حيث يُشترط للقبول فيه أن يكونَ المعدلُ (3.0 من 4.0). واجتياز اختبار تحريري ومقابلة شخصية، واجتياز شرط اللغة الإنجليزية بمعدل (TOEFL 550 أو ما يعادله). وذكروا أنَّ هناك خطةَ تسويق الآن لزيادة عدد الطلبة في برامج الدراسات العليا؛ لاستقطاب طلبة من دولٍ خارج الخليج العربي.

- تُظهرُ البياناتُ تَرَاوُحَ متوسط المعدل التراكمي للخريجين في الخمس سنوات الماضية ما بين 0.3 و3.78. وقد بلغ عدد المُنْذَرين أكاديميًّا خلال العام الأكاديمي 2019– 2020، (5) طلبة فقط. وقد أظهر جدول الإحصاءات أنَّ عدد المفصولين من البرنامج قليل جدًّا خلال الأعوام الخمسة الماضية (طالبان فقط في 2017–2018)، وهناك انخفاضٌ في عدد الخريجين؛ ويُرجع تقرير التقييم الذاتي ذلك إلى أن معظم الطلبة يقضون فترات طويلة في كتابة الأطروحة؛ مما ينعكس على معدل عددهم في العام الأكاديمي. ولم يتح للجنة الاطلاع على مدة الدراسة التي قضاها الخريجون في البرنامج، ومقارنتها بالبرامج الأخرى سواء أكانت دكتوراه الفلسفة في القانون الخاص في ذات الكلية أم البرامج المماثلة في الجامعات الأخرى، على الرغم من طلبها ذلك، حيث جاء تقرير مكتب ضمان الجودة عن المقاييسات المرجعية لكلية الحقوق، الذي قُدِّمَ ضمن الأدلة المساندة خاليًا منها. وبناء عليه، تنصح اللجنة بتجميع وتوثيق – بشكل كامل – كافة المعلومات الإحصائية المتعلقة بتقدم واستبقاء الطلبة، ومقارنتها مع البرامج الأخرى المماثلة.

- لم يتضمن تقرير التقييم الذاتي معلومات حول الاستفادة من البيانات المتعلقة بمستوى تقدم الطلبة، ووجهات الخريجين في التحقق من استيفاء المعايير الأكاديمية، بخلاف ما ذُكِرَ كدليل "تقرير دراسة سوق العمل"، والصادر عن مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في كلية الحقوق في العام

الأكاديمي 2021/2020. ويتضمن هذا التقرير نتائج عدد من استبيانات الرأي بعضها يخصُّ برامج الدراسات العليا في الكلية. وبالنسبة للاستبيان الذي وُزِّعَ على طلبة البرنامج، فإنه لم يحدد عدد الذين شاركوا فيه، مكتفيًا بذكر النسبة المئوية لكل من الجنسين، وقد دمجت نتائجه مع نتائج استبيان طلبة دكتوراه الفلسفة في القانون الخاص، فكان من الصعب استنتاج أي معلومات خاصة بخريجي البرنامج تحت المراجعة. وفيما يخص الاستبيان الذي وزع على الخريجين، فكان يغطي خريجي كلية الحقوق عامة، كما كان من الصعب أيضًا استنتاج أي معلومات خاصة بخريجي البرنامج على حدة، ووجهات عملهم، أو معدلات توظيفهم. والأمر نفسه بالنسبة لنتيجة تحليل مستوى رضا لجنة أرباب الأعمال والخريجين. وبناء عليه، تقر لجنة المراجعة بجهود الجامعة والكلية للتحقق من استيفاء المعايير الأكاديمية؛ إلا أنها توصي الكلية بتحسين عملية تتبع الخريجين، وتجميع، وتحليل البيانات الخاصة بهم، وبطلبة البرنامج؛ للتمكن من التحقق بشكل دقيق وواضح من استيفاء المعايير الأكاديمية.

- كما تم ذكره في الفقرة السابقة، فإن "تقرير دراسة سوق العمل"، يحتوي بعض نتائج عدد من استبيانات الرأي عن مستوى رضا طلبة دكتوراه الفلسفة في القانون العام، وخريجي الدراسات العليا، ولجنة أرباب الأعمال والخريجين. والملاحظ أنه بالنسبة لنتائج الاستبيان التي حللت مستوى رضا خريجي الدراسات العليا، فإنه لم يتم ذكر عدد المشاركين في الاستبيان، واكتفي بالإشارة إلى أن (94%) من خريجي برامج الدراسات العليا هم من الموظفين، دون تمييز بين من كانوا ملتحقين بالعمل بالفعل قبل التقدم للدراسة بالبرنامج، ومن أتيحت لهم فرصة العمل بعد التخرج فيه. وهذه النتائج تشمل خريجي الدكتوراه (43% من المشاركين)، وخريجي الماجستير (57%)، ومن بين المشاركين نجد (24%) فقط من قسم القانون العام. وبشكل عام، جاءت النتائج إيجابية؛ إذ إنَّ (70%) منهم أكدوا أنَّ هذه البرامج تزود المجتمع البحريني بخريجين ذوي خبرات قانونية متميزة، وقدرة على مزاولة العمل القانوني بكفاءة عالية. أما بالنسبة لاستبانة رضا لجنة أرباب الأعمال والخريجين، والتي شارك فيها (11) فردًا من أعضاء اللجنة؛ لإبداء رأيهم في مستوى كفاءة خريجي برامج الدراسات العليا وإنجازاتهم، أظهرت نتائج الاستبيان أنَّ مستوى ما يتمتع به خريج برامج الدراسات العليا من دراية معمقة لفروع القانون العام، ومن مهارات وكفايات ذات صلة جيدة، وبلغت نسبة أرباب الأعمال المؤيدين؛ لتشجيع الدراسة بجامعة البحرين (100%). ويبقى الإشارة إلى أنَّ لقاءات لجنة المراجعة مع ممثلي أرباب الأعمال والخريجين أظهرت درجة عالية من الرضا لدى كل منهما عن مستوى الخريجين والبرنامج.

المعيار (4)

فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتَّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

المؤشر 4.1: إدارة ضمان الجودة

يوجد نظام واضح لإدارة ضمان الجودة على مستوى البرنامج، يضمن تطبيق سياسات المؤسسة، وإجراءاتها، ولوائحها تطبيقًا فعالًا ومتسقًا.

الحكم: *مستوف*

- تستند سياسة الجودة في الجامعة إلى بنيان مؤسسي أعمدته: دليل الجودة، والسياسة التي أقرها مجلس الجامعة في العام 2015؛ لضمان جودة البرامج وتعزيزها في جامعة البحرين، والسياسة التي يتبناها مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لإجراءات مراجعة الجودة الداخلية. ويتضمن موقع مركز ضمان الجودة معلومات عن المركز، وعن مهامه والخدمات التي يقدمها. ويسمح الدخول على موقع الجامعة، بالوصول إلى موقع المركز، والحصول على ذات المعلومات. وتم تحديث سياسات الجودة في تاريخ 27 – 10 – 2020؛ لتحل محل السياسة المعتمدة في تاريخ 25 – 3– 2015. وتأكد للجنة المراجعة – من خلال المقابلات التي أجرتها – وجود آليات مؤسسية على مستوى الجامعة والكلية والقسم؛ لمراجعة سياسات ضمان الجودة.

- توفر سياسة ضمان وتحسين جودة البرامج في جامعة البحرين، إطار عمل لإدارة ضمان الجودة على مستوى البرنامج، وتشكل جزءًا لا يتجزأ من نظام إدارة ضمان الجودة المعمول به. بالإضافة إلى ذلك، هناك لجان متخصصة على مستوى الجامعة والكلية والقسم (على سبيل المثال: اللجنة التنفيذية للجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الجامعة، اللجنة الاستشارية الأكاديمية للجودة على مستوى الكلية، ولجنة ضمان الجودة على مستوى القسم، وما إلى ذلك)، التي تشرف على ضمان جودة البرامج

الأكاديمية ونتائجها، مع وجود لجنتين استشاريتين على مستوى البرنامج، إحداهما لأرباب الأعمال والخريجين والأخرى للطلبة. كما يوجد على مستوى الكلية مكتب ضمان الجودة الذي يضمن التطبيق المتسق لجميع ممارسات ضمان الجودة في الكلية، ويعمل بشكل وثيق مع لجان الأقسام. كما تقوم اللجان المختلفة بالكلية بمراقبة أنشطة ضمان الجودة، وتتحمل لجان الجودة – على مستوى الأقسام – مسئولية تحسين البرامج الأكاديمية. وتأكدت لجنة المراجعة – أثناء المقابلات – من أن عميد الكلية يعقد اجتماعات دورية مع رؤساء اللجان؛ لمراجعة التقدم والتحسين في البرامج. وتتضمن الخطة التشغيلية لكلية الحقوق– والتي تعدها اللجنة الأكاديمية الاستشارية للجودة – تحديد أهداف التطور المستقبلي ومن أبرزها: استكمال التحول الرقمي، التدريب المهني للأساتذة، ربط البحوث العلمية بمتطلبات الرؤية الاقتصادية 2030، تحسين وتطوير البرامج الأكاديمية، بما في ذلك برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام. ومن كل هذه اللجان والسياسات، يتبين للجنة أنه يوجد على مستوى الجامعة نظام واضح لإدارة ضمان الجودة. غير أن تقرير التقييم الذاتي، والأدلة المساندة لم تظهر أنَّ ذلك النظام يطبق بشكل متسق على مستوى البرنامج محل التقييم.

- تم تفويض مكتب ضمان الجودة في الكلية مهمة ضمان الامتثال والتقييم والاعتماد عبر جميع الإدارات والبرامج. ويحتوي محضر الاجتماع المقدم من بين الوثائق الداعمة على أدلة عن تنفيذ المكتب لهذا التفويض إلى حد ما. أمَّا على مستوى الأقسام، فلجان الجودة الخاصة بها مكلفة بمسئولية التحسين المستمر على مستوى البرامج، وتجتمع هذه اللجان بشكل دوري مع مدير مكتب ضمان الجودة؛ لمتابعة أعمالها، والتأكد من تنفيذ ممارسات ضمان الجودة وفق خطة الكلية التشغيلية. وتعمل لجنة ضمان الجودة الخاصة بالقسم بالتنسيق مع موظفي البرنامج؛ لتسهيل تنفيذ ممارسات الجودة، ولضمان الاتساق في تنفيذ الخطط التشغيلية. غير أنَّه، وكما ذكر سابقًا في هذا التقرير، وجدت اللجنة عدم اتساق/قصور في تطبيق بعض السياسات والإجراءات (على سبيل المثال، ما يخص صياغة وربط وقياس مخرجات التعلم، توصيفات المقررات وعدم توضيحها آليات قياس المخرجات، محدودية اعتدال التقييمات، توثيق معلومات، فكانت غير متكملة)، ذات الصلة ببرنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام. وبالتالي، توصي اللجنةُ الكليةَ بأن تشرع في تقييم الآليات المستخدمة لضمان التنفيذ المتسق للسياسات والإجراءات المتعلقة بضمان الجودة على مستوى الكلية وأقسامها وبرامجها.

- على الرغم من أن اللجنة لم تجد في تقرير التقييم الذاتي ما يؤكد فاعلية الجهود المبذولة نحو تهيئة وتدريب أعضاء هيئة التدريس والموظفين المعاونين لفهم ضمان الجودة، ومعرفة أدوارهم في ضمان فاعليتها، كما لا توجد أدلة كافية مرفقة في هذا الصدد، والتي اقتصرت على قائمة ورش عمل كلية الحقوق على موقع الكلية الإلكتروني، الذي يفيد عقد عدد محدود من ورش العمل في الكلية عن الاختبار والواجبات، وتطبيق (BlackBoard Ultra)، وتدقيق الانتحال الأكاديمي، وبعض الورش للإداريين، ودليل آخر، يشير لعقد ورشة تدريبية عن كتابة تقرير التقييم الذاتي، إلا أنَّ اللقاءات التي عقدتها اللجنة مع مختلف الأطراف أظهرت وعيًا معقولًا بأهمية ضمان الجودة، واستيعابًا مقبولًا لأدوارهم ضمن فاعليتها. ويؤكد ذلك النجاح الظاهر في سرعة وكفاءة التحول الرقمي مع الظروف التي فرضتها الجائحة.

- فيما يتعلق بمتابعة، وتقييم، وتحسين نظام إدارة ضمان الجودة، فقد تم تضمين آلية لذلك في دليل الجودة. ومن المفروض أن تقوم اللجنة التنفيذية لضمان الجودة والاعتماد في الجامعة بمراجعة سياسات وإجراءات ضمان الجودة على المستوى الجامعي. في حين أنه من المفروض أن يراجع مكتب ضمان الجودة أنشطة الامتثال والاعتماد على مستوى الكلية، وتراجع لجنة ضمان الجودة على مستوى القسم عمليات إدارة ضمان الجودة على مستوى البرنامج. ومن ناحية نظام إدارة ضمان الجودة في كلية الحقوق، يذكر تقرير التقييم الذاتي، أنه تتم مراقبته من خلال تنفيذ الخطة التشغيلية، والتي تتم مناقشتها في اجتماعات الكلية، واجتماعات اللجنة التنفيذية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. ويتم تقييم هذا النظام من خلال المراجعة الداخلية للكلية، التي تتم بناء على خطة تعد من قِبَلِ اللجنة التنفيذية لضمان الجودة، وبالتنسيق بين مكتب ضمان الجودة في الكلية، ومركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة. ووفقًا لمحضر الاجتماع الثالث للجنة المراجعة الداخلية لكلية الحقوق، فقد تمت آخر مراجعة داخلية للكلية في تاريخ 11 أبريل 2021، مع قرار تنفيذ توصيات التحسين الناتجة عنها مع بداية العام الأكاديمي 2021– 2022. وقد نتج عن هذه المراجعة، تقرير مركز ضمان الجودة عن مراجعة الجودة الداخلية لبرنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام، حيث قدم، في ضوء التحليل الذي تضمنه، ما تعده اللجنة مجموعةً جيدةً من التوصيات، أبرزها تنفيذ خطة تدريبية على مستوى القسم لتدريب أعضاء هيئة التدريس، وعمل خطة تشغيلية على مستوى القسم، وإجراء خطة لتطوير أساليب التقييم والمقررات الدراسية وتعديلها بشكل دوري، زيادة الكادر الأكاديمي، وضع خطة للإنجاز العلمي، وهي جميعًا تتوافق مع ما توصلت إليه اللجنة من أحكام؛ مما يدفعها لتحثَّ البرنامج بقوة على الأخذ بها،

ووضعها موضع التنفيذ الفعلي في أسرع وقت. وقد استلمت اللجنة – من بين الأدلة الإضافية – جدولاً للمراجعة الداخلية من قِبَلِ مركز ضمان الجودة متضمنًا لقاءات مع مسئولي الكلية، وممثلي لجانها الأساسية، وتقييم ومراجعة المواد المساندة والمعايير والمؤشرات، مع صور محاضر لاجتماعات اللجنة التنفيذية لضمان الجودة والاعتماد على مستوى الجامعة، التي ناقشت موضوعات ذات صلة بنظام إدارة الجودة وتقييمه وتحسينه. وتنطوي محاضر اجتماعات اللجان التي قامت اللجنة بالاطلاع عليها، على العديد من الوثائق من بينها: صور محاضر اجتماعات مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالكلية، التي ناقش بعضها تقارير لجان التطوير والبرامج المستقبلية المقترحة. ومما سبق، تنتهى اللجنة إلى أنَّ هناك متابعة لنظام إدارة ضمان الجودة، ومحاولات لتقييمه وتحسينه.

المؤشر 4.2: إدارة وقيادة البرنامج

يدار البرنامج بطريقة تبين وجود قيادة فعالة ومسئولة، وخطوط واضحة للمسئولية.

الحكم: مستوف

- لدى الكلية هيكل تنظيمي مناسب لإدارة برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام، متمثل في مجلسها، ومجلس قسم القانون العام، وعميد الكلية، ورئيس قسم القانون العام، ومنسق الدراسات العليا، ولجنة الدراسات العليا على مستوى الكلية، ولجنة الدراسات العليا في قسم القانون العام. وأثناء الزيارة الافتراضية، وفي المقابلة مع رئيس القسم، ذكر أنه يوجد تقسيم داخلي في قسم القانون العام إلى أربع شعب تُعْنَى كل واحدة منها بواحد من التخصصات الآتية: القانون العام، والقانون الجنائي، والقانون الدولي، والقانون المالي. ويسير هذا التقسيم في توجه نحو استقلال هذه الشُّعَب في المستقبل، وتكوين أقسام مستقلة. وتؤيد اللجنة هذا التوجه لما فيه من تدعيم لفكرة التخصص.

- لدى جامعة البحرين لائحةُ مهام ومسئوليات اللجان؛ ملحقةٌ بدليل الجودة، حيث تُحدد وصفَ وعضويةَ ومهامَّ ومسئولياتِ كل لجنة من لجان الجامعة، ومنها لجنة الدراسات العليا. ولكل مجلس في كلية الحقوق، مسئوليات واضحة تضمن التواصل الفعال والتدرج السليم في اتخاذ القرار، ومن ثم، المراجعة والتدقيق. فمنسق الدراسات العليا هو حلقة الوصل بين الكلية وعمادة الدراسات العليا؛ وهو الذي يترأس لجنة الكلية للدراسات العليا، ويمثل أيضا الكلية في مجلس الدراسات العليا التي تضم في عضويتها

منسقي الدراسات العليا في الأقسام العلمية؛ فضلاً عن ارتباطه المباشر بعميد الكلية. ويرتبط رئيس لجنة الدراسات العليا في قسم القانون العام بمنسق الدراسات العليا، ومنهم تتكون لجنة الدراسات العليا على مستوى الكلية. وعلى رئيس قسم القانون العام رفع ما ينتهي إليه مجلس القسم بشأن الموضوعات التي تتعلق بالدراسات العليا إلى مجلس الكلية. والذي أيضًا لا يكون من سلطته اتخاذ القرار؛ إنما يتطلب رفعه إلى إدارة من إدارات الجامعة ذات الصلة، وبشأن موضوع الدراسات العليا، يتم رفعه إلى عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي ذات العلاقة المباشرة بموضوعات الدراسات العليا. وترى اللجنة أنَّ التسلسل الإداري والتواصل الفعال في إدارة البرنامج متحققٌ.

- لدى جميع اللجان اختصاصات واضحة مذكورة في دليل الجودة وملحقاته. بالإضافة إلى ذلك، في مرحلة تشكيل كل لجنة، يصف خطاب القرار الذي يتمُّ إرساله إلى أعضاء اللجنة أدوار ومسئوليات اللجنة جنبًا إلى جنب مع أهدافها وعضويتها. يتضمن دليل الجودة، أيضًا توصيفات وظيفية للمناصب القيادية، وأعضاء هيئة التدريس؛ في حين تتضمن لائحة أعضاء هيئة التدريس الأدوار والمسئوليات والصلاحيات للموظفين الرئيسيين، مثل رئيس الجامعة، والعمداء، وأعضاء هيئة التدريس. وبناءً على ذلك، تخلُص اللجنة إلى أن جميع المناصب، والمجالس، واللجان لها أدوارٌ واختصاصاتٌ مُحَدَّدَةٌ بوضوح.

- إنَّ وضوح المناصب الإدارية المختلفة، واختصاصات اللجان على مختلف المستويات؛ يساعد في تحديد أين تكمن المسئوليات الأكاديمية والإدارية المختلفة، ومن هو المسئول بالتحديد عن رعاية المعايير الأكاديمية للبرنامج على المستويات المختلفة: القسم، والكلية، والجامعة. كما تم تأكيد ذلك للجنة من خلال المقابلات مع الهيئة الإدارية والأكاديمية في الكلية، ومحاضر الاجتماعات لمختلف اللجان التي تخدم البرنامج. وترى اللجنة أنه جدير بالذكر ارتباط لجان الدراسات العليا في القسم برئيسه المعني؛ إذْ ترفع له هذه اللجان تقاريرها في كل أمر يتعلق في موضوع من موضوعات الدراسات العليا، كاقتراح تشكيل لجان المناقشة، وما إلى ذلك؛ الأمر الذي له أهميته بشأن مناقشة أوضاع الدراسات العليا في القسم وتطويرها.

- بوجود الهياكل التنظيمية، والتسلسلات الهرمية الفعالة لتوجيه وإدارة البرنامج، بالإضافة إلى التسلسل الإداري الواضح الذي يدعم الاتصال وصنع واتخاذ القرار في الكلية، والمناصب الإدارية المحددة جيدًا، والأدوار والمسئوليات الواضحة، ترى اللجنة أنَّ الإدارة الحالية لبرنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام

تُعبر بشكل مناسب عن قيادة فعالة ومسئولة. ويدار البرنامج وفق مبدأ الاجتماعات الدورية، وتحديد المسئوليات والاختصاصات بطريقة فاعلة. كما ينعقد مجلس القسم بصفة دورية منتظمة. وبالنسبة لضمان جودة البرنامج، أكد المسئولون عن ضمان الجودة بالجامعة والكلية، وجود تنسيق مستمر بين لجنة ضمان الجودة على مستوى القسم، ومكتب الجودة في الكلية ولجنة ومركز الجودة على مستوى الجامعة، وهناك اجتماعات مستمرة بينهم.

المؤشر 4.3: المراجعة السنوية والدورية للبرنامج

توجد إجراءات للتقييم السنوي الداخلي وللمراجعات الدورية للبرنامج، تشمل التغذية الراجعة الداخلية والخارجية، والآليات المطبقة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتحسين.

الحكم: مستوف

- لدى جامعة البحرين سياسات وترتيبات تنظيمية للمراجعات السنوية والدورية للبرامج الأكاديمية. كذلك، يتم إعداد تقارير التقييم الذاتي السنوية للبرنامج من قبل مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الكلية، وفقًا للخطة التشغيلية، واعتمادًا على مجموعة من مصادر البيانات المختلفة، مثل: تفاصيل المقررات؛ نتائج تقييمات المقررات لكل فصل دراسي؛ التغذية الراجعة من لجان القسم واللجان الاستشارية للبرنامج؛ ونتائج استطلاعات الرأي. وأحد الأهداف الرئيسة لتقرير التقييم الذاتي هو التقييم السنوي لإنجاز أهداف البرنامج من خلال تقييم إنجاز مخرجات التعلم، سواء على مستوى المقررات والبرنامج بشكل عام. وقد تم إرفاق نسخة من التقرير السنوي للبرنامج للعام الأكاديمي2019–2020، ضمن الأدلة الإضافية، والذي تضمن في نهايته توصيات وخطة تحسين واضحة لمعالجتها كما احتوى على تحليل، وتعليق شامل للبرنامج، وقدَّم خطة للتحسين.

- توجد عدة جهات مسئولة عن متابعة تنفيذ توصيات خطة التحسين المقدمة بعد التقييم السنوي للبرنامج، وعلى وجه الخصوص، اللجنة التنفيذية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، واللجنة الأكاديمية الاستشارية للجودة في الكلية، ولجان الجودة في القسم ومجلسه. أما مجلس الكلية، فيشرف على هذا التنفيذ من خلال المناقشات في اجتماعاته الدورية، كما أكدت ذلك المقابلاتُ مع المعنيين خلال الزيارة الافتراضية. وعلى الرغم من أن اللجنة وجدت تحسينات أُدْخِلَتْ على البرنامج على مختلف المستويات؛

نتيجة للمراجعة السنوية التي أجراها في العام الأكاديمي 2019–2020، وخطة التحسين الناتجة عنها؛ إلا أنها لم تستلم أي دليل يوثق بشكل ممنهج تقييم مستوى التقدم المُتَحقَّق في تنفيذ خطة التحسين. وعلاوة على ذلك، لاحظت لجنة المراجعة أيضًا وجود مشكلات وممارسات توثيق مغلوطة، متبعة في إعداد الأدلة لتقارير التقييم الذاتي (بما في ذلك تقرير التقييم الذاتي المقدم إلى هيئة جودة التعليم والتدريب لهذه المراجعة). ولذا، توصي اللجنة بضرورة أنْ تعمل الكلية على تحسين توثيق الأدلة لتقارير التقييم الذاتي، وضمان تنفيذ عمليات متابعة خطط التحسين، وتقييمها بشكل منهجي.

- وفقًا لسياسة ضمان الجودة، فعلى جميع البرامج الأكاديمية في جامعة البحرين، بما في ذلك برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام، أن تتبع خطة الجامعة للمراجعات، والتي – بموجبها – يتمُّ إجراء المراجعات الدورية. وتنص هذه السياسة على جمع المعلومات والتغذية الراجعة من مصادر متعددة، مثل الأطراف ذات العلاقة الداخليين والخارجيين، ونتائج تقييم مخرجات التعلم، وفاعلية المنهاج الأكاديمي. وتشمل خطةُ الجامعة المراجعاتِ الداخليةَ، وكذلك المراجعات الخارجية التي تجريها هيئات الاعتماد الدولية، وضمان الجودة الوطنية، والأطراف ذات العلاقة الخارجيون. وعلى الرغم من أنه تم التأكيد للجنة المراجعة – أثناء المقابلات – بإجراء مراجعة دورية للبرنامج من قبل مركز ضمان الجودة في الجامعة، واستلام الكلية تقرير هذه المراجعة من المركز، إلا أنه لم يقدم للجنة أيُّ دليل على ذلك على الرغم من طلبه.

- على غرار ما يتم في المراجعات السنوية للبرنامج، ففي حال إجراء أي مراجعة دورية له، ستكون اللجنة التنفيذية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، واللجنة الأكاديمية الاستشارية للجودة في الكلية، ولجان الجودة في القسم، ومجلس القسم هي الجهات المسئولة عن متابعة تنفيذ توصيات خطة التحسين المقدمة بعد هذه المراجعة. إلا أنه، لم يتم إجراء أي مراجعات دورية شاملة للبرنامج إلى الآن وَفْقَ معايير سياسة ضمان الجودة. وبالتالي، توصي اللجنةُ الكليةَ بتطبيق سياسة ضمان الجودة للجامعة، من حيث القيام بالمراجعات الدورية الشاملة لبرنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام، وتطوير وتنفيذ خطط التحسين بناء على نتائجها.

المؤشر 4.4: المقايسة المرجعية والاستبانات

تحلل دراسات المقايسة المرجعية والتعليقات المنظمة التي جمعت من استبانات الجهات ذات العلاقة، ويستفاد من نتائج التحليل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج، ويتم إطلاع الجهات ذات العلاقة على هذه النتائج.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- أصدر مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة البحرين تقريرًا للمقايسات المرجعية لكلية الحقوق في العام الأكاديمي 2021/2020، ووفقًا لسياسة المقايسة المرجعية على مستوى الجامعة تضمن التقرير نتائج المقايسة المرجعية لبرنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام في جامعة البحرين، ونظيره في جامعتين إقليميتين. وغطت المقايسة عدد الساعات الدراسية، ومحتوى الخطة الدراسية. أما المقايسة الثانية للبرنامج، فقد كانت لمقارنة الأهداف التعليمية، وشروط القبول. وتمت جميع هذه المقايسات بطريقة غير رسمية، كما أكدته المقابلات التي أجرتها اللجنة. وتضمن تقرير المقايسة المرجعية، مقايسة مرجعية مع معايير جمعية المحامين الأمريكية بخصوص أهداف ومخرجات البرنامج في كلية الحقوق في جامعة البحرين. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أن مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي قام بعمل مقارنة مرجعية مع المعايير القومية الأكاديمية القياسية لقطاع كليات الحقوق التي نظمتها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في جمهورية مصر العربية، والذي تم على أثره مقارنة مواصفات خريجي كلية الحقوق والمخرجات التعليمية. وعلى الرغم من أن لجنة المراجعة تقر بأهمية هذه المقايسات، إلا أنها تجدها محدودة. وبالتالي، توصي اللجنةُ الكليةَ بعمل مقايسات مرجعية عن طريق التواصل المباشر مع المؤسسات الأخرى التي تطرح برامج مماثلة؛ لجعل المقايسات أكثر شمولا، وتغطي جميع عناصر برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنه واستنادًا على سياسة المقارنة المرجعية، تُستخدم نتائج المقارنة لاتخاذ العديد من القرارات التي تخص البرنامج مثل هيكل المناهج، والمحتويات، والمقررات، وأنَّ مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي قام برفع تقرير المقايسات المرجعية إلى مكتب عميد الكلية. وقد تم إبلاغ اللجنة – أثناء المقابلات – أنه قد تم إدخال بعض التعديلات على البرنامج؛ نتيجة لعمليات المقايسة، مثل إجراء تعديلات على الخطة الدراسية، من خلال إضافة بعض المقررات عليها، إلا أنه

لم تجد اللجنة أيَّ توثيق لهذه التعديلات، والذي تجده ضروريًّا، وخاصة لأن تقرير المقايسة افتقر لتحليل النتائج، واكتفى بالاستنتاج إذا ما كانت أوجه المقارنة متشابهة أم لا، وفي كل الحالات، كان الاستنتاج أنَّ هناك تشابهًا. لذا، لم يقدم أي دليل موثق للجنة على أن هناك قرارات اتخذت بناء على نتائج المقايسة المرجعية. ولذلك تحث اللجنةُ الكليةَ توثيق القررات التي يتم اتخاذها بناء على نتائج المقايسات المرجعية.

- بالإضافة إلى المقايسات المرجعية، يجري برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام استبانات دورية كوسيلة لجمع التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة الداخليين والخارجيين، من خلال قياس مستوى رضاهم عن البرنامج ومخرجاته، والتي تحلل نتائجها لتستخدم في تطوير البرنامج وتحسينه. ومن بين الاستبانات التي تُجْرَى على أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والخريجين وأرباب الأعمال، واستبانات تقييم المقررات الدراسية. كما يتم جمع التعليقات أيضًا من خلال اللجان الاستشارية للبرنامج. ومن الوثائق المقدمة، وجدت لجنة المراجعة أدلة على استخدام هذه المدخلات؛ لتوجيه عمليات صنع واتخاذ القرار في البرنامج. فعلى سبيل المثال، علمت اللجنة أثناء المقابلات، أنَّ أرباب الأعمال طالبوا الكلية بالاهتمام – بشكلٍ أكبرٍ – بالجانب العملي، وقد تم أخذ هذا في الاعتبار؛ إذ أكثرت الكلية من استخدام المحاكات؛ لتقريب قضايا الواقع للطالب. وقد أدت تغذيتهم الراجعة أيضًا إلى بعض التعديلات في موضوعات الأبحاث.

- تتضمن الآلية التي تم الاعتماد عليها في البرنامج لتنفيذ التحسينات على أساس نتائج الاستبانات استخدام الملاحظات المجمعة؛ لإعداد خطة عمل لتحسين جوانب مختلفة من البرنامج (على سبيل المثال، المناهج، المقررات، الجانب العملي). فبمجرد تحليل جميع المدخلات وإعداد الخطة، يتم تكليف اللجان المعنية بالبدء في تنفيذ التحسينات المختلفة المدرجة في الخطة. كما يتم بعد ذلك مراقبة تقدم اللجان من قِبَلِ، على وجه الخصوص، مكتب ضمان الجودة. وكما هو مذكور في تقرير التقييم الذاتي، يتم إبلاغ التغييرات المنفذة إلى مختلف الأطراف ذات العلاقة في الاجتماعات الرسمية (على سبيل المثال، اجتماع اللجنة الاستشارية من أرباب الأعمال والخريجين، اجتماع اللجنة الاستشارية للطلبة، اجتماع أعضاء هيئة التدريس). وعلى الرغم من هذا التوضيح في تقرير التقييم الذاتي، خَلُصت لجنة المراجعة من عدة مقابلات أجرتها إلى أن آلية إبلاغ النتائج إلى الأطراف ذات العلاقة (وخاصة الخريجين)، تتم بطريقة غير منهجية وضعيفة. وقد أعرب بعض من تم مقابلتهم أنه لا تصلهم جميعًا

الاستبانات؛ ليشاركوا فيها. لذلك، توصي اللجنة بأن تقوم الكلية بتقييم آلية توزيع نماذج استطلاعات الرأي؛ للتأكد من وصولها لأكبر عدد ممكن من الأطراف ذات العلاقة، وتقييم آلية إبلاغهم بالتغييرات، أو القرارات المتخذة على أساس ملاحظاتهم.

- فيما يخص الأطراف ذات العلاقة الذين يخبرون بطريقة أو أخرى عن القررات التي تؤخذ والتغييرات التي يتم إجراؤها على البرنامج بناءً على تعليقاتهم (على سبيل المثال، أعضاء اللجان الاستشارية)، فقد لاحظت اللجنة، وبوضوح الرضا العام من جانبهم تجاه استجابة البرنامج لتعليقاتهم واقتراحاتهم. وقد تأكد ذلك للجنة خلال مقابلات مع مجموعات مختلفة منهم.

المؤشر 4.5: متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية

يوجد لدى البرنامج مجلس استشاري مفعَّل، واستشراف مستمر لمعرفة احتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية والمجتمعية (حيثما كان ذلك مناسبًا لنوع البرنامج)؛ لضمان أن يكون البرنامج مناسبًا، ومواكبًا للعصر.

الحكم: *مستوف*

- كما تم ذكره سابقًا في عدة فقرات من هذا التقرير، فلدى برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام لجنة استشارية من أرباب الأعمال والخريجين، ذات اختصاصات واضحة تنظم وتوجه واجبات أعضائها. وقد علمت لجنة المراجعة – أثناء المقابلات – أنَّ هذه اللجنة تخدم أيضًا برنامج الماجستير في القانون العام، وبناء عليه تنصح اللجنة بسعي الكلية لقيام لجنة استشارية منفصلة لبرنامج الدكتوراه، وتكون مستقلة عن مثيلتها لبرنامج الماجستير. وتضم اللجنة أرباب الأعمال، والخريجين، وممثلين عن القطاعين العام والخاص في سوق العمل القانوني، الذين يجتمعون مرة واحدة في السنة على الأقل. والهدف من اللجنة المساهمة في تصميم ومراجعة منهج البرنامج، وتعزيز جودة المقررات الدراسية، وارتباطها مع متطلبات سوق العمل، وتعزيز البرنامج. ومن ثمَّ ترفع إلى عميد الكلية تقرير سير العمل، والإنجاز، وتحقيق مؤشرات الأداء مع الأخذ في الاعتبار التسلسل الإداري.

- تمكنت لجنة المراجعة – من خلال تصفح الوثائق ذات الصلة، ومن ما ورد أثناء المقابلات – من التأكد أنَّ توصيات اللجنة الاستشارية تُستخدم كما ورد في تقرير التقييم الذاتي؛ لتوجيه عمليات صنع

واتخاذ القرار في البرنامج. وتتضمن الأمثلة على التغييرات التي تم إجراؤها على البرنامج؛ نتيجة لملاحظاتها ما يلي: زيادة الاهتمام بالجانب العملي في المقررات الدراسية؛ وإجراء بعض التعديلات في موضوعات الأبحاث لتتوافق – بدرجة أعلى – مع متطلبات سوق العمل القانوني.

- تكمن قيمة اللجنة الاستشارية – بشكل أساسي – في تعريف البرنامج بآخر المستجدات من حيث متطلبات سوق العمل القانوني، والمجتمع المحلي، لكي يعد خريجيه وفقًا لها. وبالتالي، يقدم أعضاؤها للبرنامج توصيات واقتراحات بناءً على وجهات نظر متواجدة في سوق العمل القانوني. وتأخذ الآليات المستخدمة لاستنباط مثل هذه التوصيات شكل مناقشات تجري في اجتماعاتها السنوية، والتي يتم توثيقها في محاضر منظمة. وتقدر اللجنة الدور الفاعل للجنة الاستشارية في تطوير البرنامج وتلبيته احتياجات سوق العمل، والمجتمع المحلي.

- تعد استبيانات الطلبة، والخريجين، وأرباب الأعمال من الآليات التي يعتمد عليها البرنامج لفهم سوق العمل والمتطلبات المجتمعية. ودراسات سوق العمل الرسمية تقع أيضًا في نفس الفئة. وفي هذا السياق، أجرت كلية الحقوق من خلال مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي فيها دراستها الخاصة لسوق العمل؛ للتأكد من مناسبة برامجها كافة، وتحقيقها لمتطلبات سوق العمل من حيث المعرفة، والمهارات المطلوبة فيه، وتوصلت الكلية في نهاية الدراسة – بالإضافة إلى بعض التوصيات – إلى الاستنتاج أن سوق العمل المحلي ما زال في حاجة إلى خريجين متخصصين في المجال القانوني، لأهميته على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، فهو أحد المحركات الأساسية للدولة واستقرارها الاقتصادي والأمني". وقد أكد مسئولو الجودة –أثناء المقابلات – أن التركيز على الموضوعات التخصصية هو أحد القررات التي تم اتخاذها في برامج الدراسات العليا في كلية الحقوق بناء على نتائج دراسة سوق العمل. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة كانت عامة من حيث النطاق، ولم تكن خاصة بمجال القانون العام بالتحديد، تقر لجنة المراجعة بقيمتها في الحفاظ على حداثة برامج الحقوق، وارتباطها بالسوق القانوني والمجتمع المحلي. ولكن في الوقت ذاته، تنصح اللجنة الكلية بالعمل على إجراء دراسات احتياجات سوق العمل شبيهة خاصة ببرنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام؛ لتكون أكثر تركيزًا على مجال البرنامج، وأكثر دقة في استنتاجاتها؛ مما يساعد في تطوير البرنامج بشكل أفضل.

- تتم مناقشة جميع النتائج من دراسات سوق العمل، والاستبيانات، واجتماعات اللجان الاستشارية من قبل الجهات المسئولة عن ضمان الجودة في الكلية، ويتم أخذها في الاعتبار في تقارير التقييم الذاتي

السنوية، ويتم ترجمتها أيضًا إلى خطط تشغيلية للتحسين حسب الضرورة. وقد وجدت لجنة المراجعة أدلة على أن اللجنة التنفيذية لضمان الجودة والاعتماد على مستوى الجامعة تتابع الخطط التشغيلية هذه. إلا أنه، لم تتمكن لجنة المراجعة من وجود ما يشير إلى تنفيذ عملية تدقيق ومراجعة منهجية وموثقة جيدًا للآليات المطبقة؛ بهدف استشراف سوق العمل والاسترشاد بنتائجها؛ مما يساعد على ضمان تلبية البرنامج احتياجات سوق العمل، والمجتمع بطريقة دقيقة وفعالة. وبالتالي، توصي لجنة المراجعة الكليةَ بمراجعة وتقييم الآليات المستخدمة بشكل ممنهج؛ للتأكد من أن البرنامج يلبي احتياجات سوق العمل والمجتمع.

هـ. الاستنتاج

بعد أَخْذِ تقريرِ التقييمِ الذاتيِّ الخاص بالمؤسسة، والأدلةِ التي جُمِعَتْ من المُقابلاتِ الشخصيةِ، والوثائقِ المُتَوافرةِ أثناء الزيارة الميدانية التي تمتْ بالفعل في الاعتبار، *ووفقا لدليل مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية)*، والصادرِ عن هيئةِ جودة التعليم والتدريب بمملكة البحرين/ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي *2020*، فقد توصلتْ لجنةُ المراجعةِ إلى الحكم التالي:

يُمنح برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام المطروح بكلية الحقوق والمقدم في جامعة البحرين حكم: (جدير بالثقة).

وبناءً على استنتاجات اللجنةُ بشأن المعايير الأربعة، تلاحظ اللجنةُ، *مع التقدير*، ما يلي:

1. الدليل الوافي والدقيق المتضمن تفصيلات القواعد المنظمة لكتابة الأطروحات العلمية في الجامعة.
2. الدور الذي قام به القسم والكلية والجامعة للتحول إلى التعليم عن بعد.
3. نظام الدراسة القائم على تشجيع المشاركة والبحث سواء على مستوى المقررات التخصصية، أو من خلال متطلبات مقرر حلقات البحث والأطروحة.
4. إجراءات السلامة الإلكترونية المتبعة من قبل الجامعة.
5. الدور الفاعل للجنة الاستشارية في تطوير البرنامج وتلبيته احتياجات سوق العمل والمجتمع المحلي.

ومن أجلِ تحسينِ أداءِ البرنامجِ، توصي اللجنةُ أنَّه يجبُ على كلية الحقوق في جامعة البحرين:

1. إعادة النظر في أهداف ومخرجات تعلم البرنامج الحالية ومراجعتها؛ لتعكس تحديد التخصص الدقيق للبرنامج، وجعلها قابلة للقياس بدقة، ومتوائمة بشكل واضح مع المعايير الدولية ومتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.
2. ضمان التطبيق المتسق والكامل لاستمارة توصيف المقررات الدراسية كآلية للتأكد من ملاءمة مخرجات التعلم لمستوى المقررات الدراسية ومحتواها، ولمستوى وطبيعة البرنامج.
3. مراجعة الخطة الدراسية للبرنامج وتطويرها من خلال تقليل عدد ساعاتها المعتمدة، والتركيز بشكل أكبر على المساقات المتخصصة وذات الصلة بسوق العمل مع ضمان التوازن والتحديد في

موضوعات المقررات المطروحة، وتفادي التداخل والتكرار في المقررات، والتركيز على ما هو أساسي لتخصص القانون العام.

4. النظر في تدريس مقرري المالية العامة مع التعمق، والقانون المالي ضمن برنامج الدكتوراه في القانون العام.

5. التأكد من أن كافة استمارات توصيف المقررات تشتمل على مراجع ملائمة حديثة ومتنوعة، بما يتوافق مع الممارسات الحديثة الجيدة في مرحلة الدكتوراه، ويُلبي المعايير الأكاديمية للبرنامج.

6. إعادة النظر في توزيع الدرجات من خلال الاهتمام بالبحث والمشاركة.

7. إجراء مراجعات منظمة لسياسة القبول، تستند على الغذية الراجعة من عدة مصادر كآراء اللجان الاستشارية، والمستفدين من البرنامج، ونتائج المقايسات المرجعية مع برامج مماثلة مطروحة في جامعات مرموقة.

8. إعادة النظر في العبء الإداري والتدريسي للأساتذة، والحد الأعلى المكلفين به للإشراف على الأطروحات.

9. العمل على تحقيق توازن أفضل في التخصصات الدقيقة عند تعيين أعضاء هيئة التدريس.

10. العمل على الاشتراك في قواعد البيانات الدولية الإلكترونية المتخصصة في الحقل القانوني مثل: Westlaw و Lexisnexis؛ لأهميتها المرجعية سواء لطلبة مرحلة الدكتوراه، أو لأعضاء هيئة التدريس في بحوثهم العلمية.

11. إجراء تقييم منتظم لخدمات الدعم المقدمة لطلبة البرنامج، ومنها الإرشاد الأكاديمي، وتحسينها وفقًا لاحتياجاتهم، وتقترح تنفيذ عملية متابعة صارمة لتنفيذ اقتراحات الطلبة المتعلقة بخدمات الدعم.

12. تنويع الأسئلة ضمن أداة التقييم الواحدة، وضمان أن التقييمات النهائية تقيس مهارات التفكير النقدي العالية للطلبة، وتضمن مستوى مناسبًا من الصعوبة في التقييمات المختلفة.

13. تطوير آلية واضحة ومحددة لقياس مخرجات برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام بطريقة مباشرة ودقيقة.

14. تنفيذ عملية المتابعة لإجراءات التقييم وتحسينها وتوثيقها بشكل أكثر دقة ومنهجية.

15. توسيع نطاق تطبيق إجراءات كشف الانتحال الأكاديمي؛ لتشمل كافة الأعمال التحريرية وليس فقط الأطروحات العلمية.

16. القيام بعمليات مراجعة داخلية، وتقييم أكثر صرامة ودقة؛ لتحديد مدى فاعلية الاعتدال الداخلي.

17. الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة؛ لوجود تدقيق خارجي للتقييمات، ووضع معايير مناسبة لاختيار المدققين الخارجيين؛ كأن يكونون أكاديميين لهم خبرة كبيرة، ومن جامعات مرموقة، وتطوير آلية مناسبة؛ للتأكد من فاعلية التدقيق الخارجي للبرنامج بمجرد الشروع في تطبيقه.

18. عقد الحلقة النقاشية عن بُعد بحضور الطالب، والأساتذة، والعدول عن تدقيق خطة مشروع الأطروحة عن طريق اثنين من المحكمين.

19. تحسين عملية تتبع الخريجين، وتجميع وتحليل البيانات الخاصة بهم، وبطلبة البرنامج؛ للتمكن من التحقق بشكل دقيق وواضح من استيفاء المعايير الأكاديمية.

20. الشروع في تقييم الآليات المستخدمة لضمان التنفيذ المتسق للسياسات والإجراءات المتعلقة بضمان الجودة على مستوى الكلية وأقسامها وبرامجها.

21. تعزيز توثيق الأدلة لتقارير التقييم الذاتي، وضمان تنفيذ عمليات متابعة خطط التحسين، وتقييمها بشكل منهجي.

22. تطبيق سياسة ضمان الجودة للجامعة من حيث القيام بالمراجعات الدورية الشاملة لبرنامج دكتوراه الفلسفة في القانون العام، وتطوير وتنفيذ خطط الحسين بناء على نتائجها.

23. إجراء مقايسة مرجعية أكثر شمولاً للبرنامج، تغطي الجوانب والمكونات المختلفة للأنشطة الأكاديمية والإدارية والخدمات التي يقدمها، وعن طريق التواصل المباشر مع المؤسسات الأخرى.

24. تقييم آلية توزيع نماذج استطلاعات الرأي؛ للتأكد من وصولها لأكبر عدد ممكن من الأطراف ذات العلاقة، وتقييم آلية إبلاغهم بالتغييرات، أو القرارات المتخذة على أساس ملاحظاتهم.

25. مراجعة وتقييم الآليات المستخدمة بشكل ممنهج؛ للتأكد من أن البرنامج يلبي احتياجات سوق العمل والمجتمع.